



المجلس الأعلى للحسابات

التقرير حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2017

الفهرس

1	تقديم
5	I. نتائج تنفيذ الميزانية
6	1. عجز الميزانية
7	2. دين الخزينة
9	II. موارد الميزانية العامة للدولة
9	1. نظرة عامة
10	2. المداخل الجبائية
14	3. المداخل غير الجبائية
17	III. نفقات الميزانية العامة للدولة
17	1. نظرة عامة
18	2. نفقات التسيير
19	1.2. نفقات الموظفين والأعوان
20	2.2. نفقات المعدات والنفقات المختلفة
24	3.2. التكاليف المشتركة - التسيير
29	4.2. النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
33	3. نفقات الاستثمار
34	1.3. الاعتمادات المفتوحة
36	2.3. الاعتمادات المرحلة
38	3.3. أموال المساعدة
40	4.3. التكاليف المشتركة-الاستثمار
44	4. نفقات الدين العمومي
45	IV. الحسابات الخصوصية للخزينة
45	1. نظرة عامة
48	2. مداخل الحسابات الخصوصية للخزينة
49	3. نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة
50	4. الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
50	1.4. مداخل الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
53	2.4. نفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
57	3.4. أرصدة الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
58	V. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
58	1. نظرة عامة
59	2. موارد ونفقات الاستغلال
59	1.2. موارد الاستغلال
61	2.2. نفقات الاستغلال
62	3. موارد ونفقات الاستثمار
63	1.3. موارد الاستثمار
65	2.3. نفقات الاستثمار
67	VI. تغيير مخصصات الميزانية
67	1. ترحيل الاعتمادات
70	2. أموال المساعدة
71	3. الاقتطاعات من النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
72	4. التحويلات داخل الفصول
76	5. تجاوز الاعتمادات
77	6. إلغاء الاعتمادات
81	قائمة الجداول

تقديم

1. طبقا لمقتضيات الفصلين 147 و148 من الدستور، يتولى المجلس الأعلى للحسابات ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية، ويقدم مساعدته للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة وللهيئات القضائية وللحكومة في الميادين التي تدخل في نطاق اختصاصاته بمقتضى القانون.

2. وطبقا لمقتضيات المادتين 92 و93 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.124 بتاريخ فاتح ربيع الثاني 1423 الموافق ل 13 يونيو 2002 كما وتم تغييره وتتميمه، قام المجلس بإنجاز التقرير حول تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2017. التقرير الذي تداولت بشأنه لجنة البرامج والتقارير بالمجلس طبقا للمادة 24 من القانون 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية بتاريخ 16 يوليوز 2019 وصادقت عليه غرفة المشورة طبقا لمقتضيات المادة 22 من نفس القانون بتاريخ 17 يوليوز 2019.

3. وتوصل المجلس الأعلى للحسابات، من طرف وزير الاقتصاد والمالية، بمشروع قانون التصفية مرفوقا بالحساب العام للمملكة والحسابات الإدارية لمختلف الوزارات برسم السنة المالية 2017 بتاريخ 11 أبريل 2019. كما توصل ببعض الوثائق والمعطيات الضرورية لإنجاز أعماله الرقابية من قبل الخازن العام للمملكة بتاريخ 9 مايو 2019. ويتعلق الأمر بوثائق ومعطيات تهم التغييرات الطارئة على الاعتمادات (التحويلات والمساعدات والنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية) وكذا المعطيات المحاسبية المتعلقة بمركزة الحسابات.

4. وطبقا لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية، فقد عرفت السنة المالية 2017 دخول المقتضى المتعلق بمحدودية الاعتمادات المفتوحة برسم فصل الموظفين والأعوان¹ حيز التنفيذ، إذ لم يعد مسموحا تسجيل تجاوز على مستوى هذه النفقات.

¹ المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 13-13 لقانون المالية.

5. وقد اعتمدت الحكومة في ميزانية سنة 2017² نسبة عجز متوقعة للميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام، وذلك بناء على الفرضيات التالية:

- نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 4,5%؛
- محصول زراعي من الحبوب يبلغ 70 مليون قنطار؛
- متوسط سعر غاز البوتان في حدود 350 دولاراً للطن.

6. كما توقعت هذه الميزانية مبلغاً إجماليّاً للموارد قدر في 373.096 مليون درهم يتوزع على النحو التالي:

- موارد الميزانية العامة للدولة 292.282
- ✓ بما في ذلك المداخل المتأتية من الاقتراضات 70.000
- موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 2.943
- موارد الحسابات الخصوصية للخرينة 77.871

7. فيما قدر المبلغ الإجمالي للتحملات ب 398.278 مليون درهم تتوزع كما يلي:

- الميزانية العامة – نفقات التسيير 187.735
- ✓ نفقات الموظفين 106.701
- ✓ نفقات المعدات والنفقات المختلفة 35.684
- ✓ التكاليف المشتركة – التسيير 36.790
- ✓ التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية 5.260
- ✓ النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية 3.300
- الميزانية العامة – نفقات الاستثمار 63.572
- خدمة الدين 73.356
- ✓ استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الاجل 45.882
- ✓ فوائد وعمولات الدين العمومي 27.474

² المصادق عليها بقانون المالية رقم 16-73 والذي تم نشره بتاريخ 12 يونيو 2017.

- نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 2.943
- نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة 70.672

8. وحسب مشروع قانون التصفية، أسفر تنفيذ قانون المالية لسنة 2017، عن النتائج التالية.

المكونات (مليون درهم)	المدخل	النفقات
الميزانية العامة للدولة	307.857	329.951
الحسابات الخصوصية للخزينة	95.161	81.384
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	7.681	2.949
المجموع	410.699	414.284

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017

9. وحسب وضعية تحملات وموارد الخزينة، عرفت سنة 2017 تسجيل عجز للميزانية بلغ 37.143 مليون درهم (أي ما يعادل 3,5 % من الناتج الداخلي الخام)، بزيادة 4.174 مليون درهم، أي 12,7 % مقارنة مع التوقعات (32.969 مليون درهم).
10. ومقارنة مع سنة 2016، تحسن عجز ميزانية سنة 2017 بما قدره 6.754 مليون درهم. ويعزى هذا التحسن أساسا إلى الزيادة في الموارد الجبائية المحصلة بمبلغ 12.169 مليون درهم مقابل ارتفاع النفقات العادية و نفقات الاستثمار على التوالي ب 3.321 و 3.359 مليون درهم.
11. ولتغطية عجز الميزانية، لجأت خزينة الدولة إلى التمويل الداخلي بمبلغ قدره 35.363 مليون درهم والتمويل الخارجي بما يناهز 3.346 مليون درهم.
12. وقد ترتب عن هذه التمويلات استمرار تفاقم مديونية الخزينة، حيث بلغت 692,3 مليار درهم مع تم سنة 2017 مقابل 657,5 مليار درهم عند نهاية سنة 2016، أي بزيادة قدرها 34,8 مليار درهم، بنسبة نمو ناهزت 5,3 %.
13. ويتناول هذا التقرير النقاط التالية:

- نتائج تنفيذ ميزانية سنة 2017؛

- موارد الميزانية العامة للدولة؛
- نفقات الميزانية العامة للدولة؛
- الحسابات الخصوصية للخزينة؛
- مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛
- التغييرات الطارئة على اعتمادات الميزانية.

14. وقد تم إرسال التقرير الأولي إلى وزير الاقتصاد والمالية، بتاريخ 2 يوليوز 2019، للإدلاء بأرائها وتعليقاتها حول ملاحظات المجلس. كما توصل المجلس بالجواب بتاريخ 15 يوليوز 2019.

I. نتائج تنفيذ الميزانية

15. أسفرت تنفيذ ميزانية سنة 2017 عن تحقيق مبلغ إجمالي للمداخيل بلغ 410.699 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 110% وهو ما يشكل نسبة تطورنا هزت 4,4% مقارنة بالمداخيل المسجلة برسم 2016. ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع مداخيل الميزانية العامة للدولة ب 12.959 مليون درهم ومداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة ب 4.914 مليون درهم. ويقدم الجدول أسفله توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ المداخيل المسجلة برسم سنة 2017.

الجدول رقم 1 : توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ المداخيل المسجلة برسم سنة 2017

(مليون درهم)

مكونات الميزانية	المداخيل	تقديرات قانون المالية (1)	الحقوق المثبتة الصافية	التحصيل (2)	نسبة الإنجاز (1) / (2) (%)
الميزانية العامة للدولة	مجموع المداخيل	292.281	249.023	307.856	105
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	مداخيل الاستغلال	2.198	3.777	3.611	164
	مداخيل الاستثمار	745	4.091	4.071	546
	مجموع المداخيل	2.943	7.868	7.682	261
الحسابات الخصوصية للخزينة	المداخيل	77.871	95.159	95.161	122
المجموع العام للمداخيل		373.095	352.050	410.699	110

16. في حين سجلت النفقات مبلغا إجماليا قدره 283.414 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 77% وهو ما يشكل نسبة تطورنا هزت 5,7% مقارنة بالنفقات المسجلة برسم 2016. ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع نفقات الميزانية العامة للدولة ب 18.017 مليون درهم ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة ب 5.008 مليون درهم. ويقدم الجدول أسفله توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ النفقات المسجلة برسم سنة 2017.

الجدول رقم 2 : توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ النفقات المسجلة برسم سنة 2017

(مليون درهم)

مكونات الميزانية	النفقات	تقديرات قانون المالية	الاعتمادات النهائية (1)	النفقات المأمور بصرفها والمؤشر عليها (2)	نسبة الإنجاز (1) / (2) (%)
الميزانية العامة للدولة	مجموع النفقات	324.663	347.973	329.951	95
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	نفقات الاستغلال	2.198	3.749	1.868	50
	نفقات الاستثمار	745	2.921	1.081	37
	مجموع النفقات	2.943	6.670	2.949	44
الحسابات الخصوصية للخزينة	النفقات	70.671	182.856	81.383	45
المجموع العام للنفقات		398.277	537.499	414.283	77

1. عجز الميزانية

17. حسب وضعية تحملات وموارد الخزينة³، عرفت سنة 2017 تسجيل عجز للميزانية بلغ 37.143 مليون درهم (أي ما يعادل 3,5 % من الناتج الداخلي الخام)، بزيادة ناهزت 4.174 مليون درهم، أي 12,7 % مقارنة مع التوقعات (32.969 مليون درهم).

18. ويمكن تفسير الفرق بين التوقعات والإنجازات بالتطور الذي تم تسجيله على مستوى النفقات التي تجاوزت التوقعات بنسبة 2,9 % (زائد 7.772 مليون درهم) نتيجة ارتفاع نفقات الاستثمار بما يناهز 11.432 مليون درهم مقابل انخفاض النفقات العادية بـ 3.660 مليون درهم. في حين سجلت الموارد العادية ارتفاعاً بلغ 1,8 % (زائد 4.183 مليون درهم) يرجع بالأساس إلى تطور الموارد غير الجبائية (زائد 3.664 مليون درهم).

19. مقارنة مع سنة 2016، تحسن عجز ميزانية سنة 2017 بما قدره 6.754 مليون درهم⁴. ويعزى هذا التحسن إلى الزيادة في الموارد الجبائية المحصلة بمبلغ 12.169 مليون درهم مقابل ارتفاع النفقات العادية ونفقات الاستثمار على التوالي بـ 3.321 و 3.359 مليون درهم.

³ التي تحدد عجز الميزانية بناءً على النفقات والموارد المجمعة، في حين يحدد مشروع قانون التصفية زيادة نفقات الدولة على الموارد.
⁴ حسب آخر وضعية لتحملات وموارد الخزينة، في مقابل عجز 42,1 مليار درهم المشار إليه في التقرير المتعلق بتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2016. ويرجع الفارق إلى تحيين مبلغ العجز من طرف مديرية الخزينة المالية الخارجية.

2.دين خزينة الدولة

20. لتغطية عجز الميزانية، لجأت خزينة الدولة إلى التمويل الداخلي بمبلغ قدره 35.363 مليون درهم والتمويل الخارجي بما يناهز 3.346 مليون درهم، أي بنسب قدرها على التوالي 91,4 % و 8,6 %. وقد ترتب عن هذه التمويلات استمرار تفاقم مديونية الخزينة، حيث بلغت 692.332 مليون درهم مع متم سنة 2017 مقابل 657.472 مليون درهم عند نهاية سنة 2016، أي بزيادة قدرها 34.860 مليون درهم، بنسبة نمو ناهزت 5,3 %. وقد بلغ دين خزينة الدولة مع نهاية سنة 2017 نسبة 65,1 % من الناتج الداخلي الخام مقارنة بـ 64,9 %⁵ عند متم سنة 2016، مستمراً في منحائها التصاعدي المسجل منذ 2008.

21. وقد ارتفع الدين الداخلي ليصل إلى 539.135 مليون درهم مقابل 514.679 مليون درهم⁶ عند نهاية 2016، بزيادة قدرها 24.456 مليون درهم أو بنسبة 4,7 %. وارتفعت نسبة الدين الداخلي مقارنة مع الناتج الداخلي الخام لتنتقل إلى 51 % في سنة 2017 مقابل 50,5 % سنة 2016.

22. كما سجل الدين الخارجي للخزينة سنة 2017 ارتفاعاً بلغ 10.404 مليون درهم أي بنسبة 7 % مقارنة مع سنة 2016⁷ لينتقل إلى 153.197 مليون درهم. كما ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى 14,4 % من الناتج الداخلي الخام مقابل 14,1 % سنة 2016.

جواب وزير الاقتصاد والمالية

لا بد من التنكير بأن الزيادة في حجم دين الخزينة عادية وحتمية لوجود عجز في الميزانية رغم تراجع مستواه مقارنة مع السنوات الأخيرة، إذ أن الموارد الذاتية تكون غالباً غير كافية لتمويل المشاريع الاستثمارية والإصلاحات الهيكلية التي تعتبر ضرورية من أجل الرفع من مستوى النمو والخفض من البطالة، الشيء الذي يتطلب تمويله اللجوء إلى موارد إضافية داخلية وخارجية عن طريق الاقتراضات، مما يجعل اللجوء إلى الاستدانة حاجة ماسة. لكن ما ينبغي

⁵ رقم تم تحيينه مقارنة بنسبة 64,7 % الواردة في تقرير سنة 2016.

⁶ رقم تم تحيينه مقارنة بـ 512,9 مليار درهم الواردة في تقرير سنة 2016.

⁷ الدين الخارجي للخزينة الوارد في تقرير سنة 2016 (144,4 مليار درهم) تم تحيينه ليلبلغ 142,8 مليار درهم.

التأكيد عليه هو أن هذه المديونية الإضافية عبئت كلها لتمويل الاستثمارات المبرمجة في الميزانية، وهذا ما يعني أنه تم تسجيل ادخار عمومي إيجابي احتراما للقاعدة الذهبية التي جاء بها القانون التنظيمي الجديد للمالية .

II. موارد الميزانية العامة للدولة

1. نظرة عامة

23. بلغت الموارد المحصلة سنة 2017 ما مجموعه 307.856,6 مليون درهم، مسجلة بذلك نسبة 105,54% من تقديرات الميزانية العامة أي بارتفاع بلغ 4.4% مقارنة بالموارد المحصلة سنة 2016. ويبين الجدول أسفله توزيع الموارد برسم سنتي 2016 و 2017 حسب طبيعتها.

الجدول رقم 3 : الموارد برسم سنتي 2016 و 2017

(مليون درهم)

الموارد	إنجازات 2016	توقعات قانون المالية 2017	إنجازات 2017	نسبة التطور مقارنة مع سنة 2016 (%)
الموارد العادية	225.188,1	222.281,6	234.588,3	4,2
موارد الاقتراض	69.708,9	70.000,0	73.268,3	5,1
المجموع	294.897,0	292.281,6	307.856,6	4,4

المصدر: قانون التصفية لسنة 2016 ومشروع قانون التصفية لسنة 2017

24. وتتوزع الموارد المحصلة، حسب الوزارات، كالتالي:

الجدول رقم 4 : توزيع الموارد المحصلة حسب القطاعات الوزارية

(مليون درهم)

الموارد المحصلة	الموارد المحصلة	النسبة المئوية (%)
وزارة الاقتصاد والمالية	295.457,7	96,0
وزارات وإدارات أخرى	1.935,9	0,6
موارد مختلفة	10.462,9	3,4
المجموع	307.856,6	100,0

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017

25. وقد بلغت الموارد العادية ما مجموعه 234.588,3 مليون درهم، أي بارتفاع نسبته 4,2% مقارنة بسنة 2016، مسجلة بذلك نسبة تحصيل مقارنة مع التوقعات تناهز 105,5%. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع الموارد الجبائية بنسبة بلغت 4,9% في حين تراجع الموارد غير الجبائية بنسبة 1,8%. ويبين الجدول التالي نسب الإنجاز وتطور إنجاز الموارد العادية خلال سنتي 2016 و 2017:

الجدول رقم 5 : توزيع الموارد العادية المحصلة خلال سنتي 2016 و 2017

(مليون درهم)

نسبة التطور بين 2016 و 2017 (%)	نسبة الإنجاز/ توقعات قانون المالية 2017 ب %	تحصيلات 2017	توقعات قانون مالية 2017	تحصيلات 2016	نوع الموارد
4,9	102,2	210.743,7	206.202,2	200.912	الموارد الجبائية
-1,8	148,3	23.844,6	16.079,4	24.276	الموارد غير الجبائية
4,2	105,5	234.588,3	222.281,6	225.188	المجموع

المصدر: قانون التصفية لسنة 2016 ومشروع قانون التصفية لسنة 2017

2. المداخل الجبائية

26. خلال سنة 2017، ساهمت الموارد الجبائية⁸ في خزينة الدولة بما مجموعه 210.744 مليون درهم، بنسبة إنجاز بلغت 102,2%، وهو ما يمثل 89,8% من مجموع الموارد العادية مقابل 89% سنة 2016. وتشكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة 89% من مجموع الموارد الجبائية، تليها رسوم التسجيل والتمبر بنسبة 7% وأخيرا الرسوم الجمركية بنسبة 4%. ويبين الجدول أسفله حصة كل نوع من هذه الموارد ونسبتها من مجموع الموارد الجبائية.

الجدول رقم 6 : توزيع الموارد الجبائية برسم سنة 2017

(مليون درهم)

نسبة المورد من مجموع الموارد الجبائية (%)	نسبة الإنجاز (%)	تحصيلات 2017	توقعات قانون المالية 2017	نوع الموارد
46	108,2	97.327	89.982	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة
43	100,6	89.744	89.232	الضرائب غير المباشرة
4	97,8	8.716	8.913	الرسوم الجمركية
7	82,7	14.957	18.075	رسوم التسجيل والتمبر
100	102,2	210.744	206.202	المجموع

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

27. ومكنت نسبة الإنجاز التي حققتها الضرائب المباشرة (108,2%) من تعويض التراجع الذي عرفته رسوم التسجيل والتمبر (82,7% خلال 2017 مقابل 91,5% خلال سنة

⁸ تتكون هذه الموارد من التحصيلات المتأتية من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية ورسوم التسجيل والتمبر.

2016). ويقارن الجدول التالي نسب الإنجاز الموارد الجبائية حسب طبيعتها خلال سنتي 2016 و2017.

الجدول رقم 7 : نسب تحصيل الموارد الجبائية حسب نوعها خلال سنتي 2016 و 2017

نوع الموارد	نسبة الإنجاز خلال سنة 2016 (%)	نسبة الإنجاز خلال سنة 2017 (%)
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	104,8	108,2
الضرائب غير المباشرة	100,1	100,6
الرسوم الجمركية	115,7	97,8
رسوم التسجيل والتمبر	91,5	82,7
المجموع	102,0	102,2

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

28. وبلغت نسبة إنجاز الضرائب المباشرة 108,2% (أي بزيادة 7.345 مليون درهم مقارنة بالتوقعات). ويرجع ذلك إلى الأداء الجيد للضريبة على الشركات بزيادة قدرها 5.180 مليون درهم (أي بنسبة تحصيل 111,3%) بالإضافة إلى الغرامات والزيادات الضريبية بمبلغ قدره 3.027 مليون درهم (أي بنسبة تحصيل 114,5%).

29. أما فيما يخص الضرائب غير المباشرة، فنسبة إنجازها وصلت 100,6%، حيث غطى الأداء الجيد للضريبة على القيمة المضافة للاستيراد (زائد 1.088 مليون درهم) على التراجع المسجل على مستوى الضريبة على القيمة المضافة الداخلية (ناقص 1.216 مليون درهم).

30. وسجلت الرسوم الجمركية نسبة إنجاز بلغت 97,8% نتيجة فارق في تحصيل رسوم الاستيراد قدره 199 مليون درهم. فيما سجلت رسوم التسجيل والتمبر فارقا قدره 3.117 مليون درهم مقارنة بالتوقعات نتيجة تراجع رسوم نقل الملكية (ناقص 1.713 مليون درهم) والرسوم المفروضة على العقود الأخرى (ناقص 1.005 مليون درهم). ويبين الجدول أسفله مقارنة توقعات الموارد الجبائية بالتحصيل.

الجدول رقم 8 : مقارنة توقعات الموارد الجبائية بالتحصيل

(مليون درهم)

نوع الموارد	توقعات قانون المالية 2017	التحصيلات	الفرق	نسبة الإنجاز (%)
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	89.982	97.327	7.345	108,2
الضريبة على الشركات	45.800	50.980	5.180	111,3
الضريبة على الدخل	41.100	40.275	-825	98,0
الرسوم المفروضة على رخص بيع المشروبات	58	54	-4	93,1
الضريبة المهنية	332	314	-18	94,6
الضريبة على السكن	48	32	-16	66,7
الغرامات والزيادات الضريبية	2.644	5.672	3.028	214,5
الضرائب غير المباشرة	89.232	89.744	511	100,6
الضريبة على القيمة المضافة	62.578	62.145	-433	99,3
(الداخلية)	27.630	26.109	-1521	94,5
(الاستيراد)	34.948	36.036	1.088	103,1
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	26.654	27.599	944	103,5
(التبغ)	9.160	9.953	793	108,7
(المحروقات)	15.940	15.892	-48	99,7
(أخرى)	1.554	1.754	199	112,8
الرسوم الجمركية	8.913	8.716	-198	97,8
الرسوم على الاستيراد	8.913	8.713	-200	97,8
رسوم التسجيل والتمير	18.075	14.957	-3.117	82,7

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

31. مقارنة بسنة 2016، حققت مداخيل الرسوم الجبائية المحصلة خلال سنة 2017 نسبة تطور بلغت 4,9%. ويبين الجدول التالي تطور الموارد الجبائية بين سنتي 2010 و2017.

الجدول رقم 9 : تطور الموارد الجبائية بين سنتي 2010 و2017

(مليون درهم)

الموارد الجبائية	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
الموارد الجبائية	210,7	200,9	184,2	178,8	174,1	176,0	163,5	154,0
نسبة التطور (%)	4,9	9,1	3,0	2,7	-1,1	7,6	6,2	2,1

المصدر: قوانين التصفية للسنوات من 2010 إلى 2016 ومشروع قانون التصفية لسنة – معالجة المجلس الأعلى للحسابات 2017

32. بالمقارنة مع سنة 2016، سجلت الموارد المتأتية من الضرائب المباشرة ارتفاعاً بلغ 7.103 مليون درهم أي بنسبة تطور 7,9% ويرجع هذا الإرتفاع بالأساس إلى زيادة مداخيل الضريبة على الشركات بما قدره 6.138 مليون درهم أي بنسبة تطور 13,7%.

33. فيما سجلت موارد الضرائب غير المباشرة نسبة تطور بلغت 4,8% ترجع بالأساس إلى ارتفاع عائدات الضريبة على القيمة المضافة الداخلية بزيادة 3% مقارنة مع سنة 2016 وعائدات الضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد (زائد 7,1%) وكذلك عائدات الرسوم الداخلية على الاستهلاك (زائد 3,6%).

34. في حين سجلت الرسوم الجمركية ورسوم التسجيل والتمبر انخفاضاً على التوالي بنسبة 5,5% و 5,4%. ويبين الجدول أسفله التطور الذي عرفته مختلف أنواع الموارد الجبائية فيما بين سنتي 2016 و 2017.

الجدول رقم 10 : تطور الموارد الجبائية بين سنتي 2016 و 2017

(مليون درهم)

نوع الموارد	تحصيلات 2016	تحصيلات 2017	الفرق	نسبة التطور (%)
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	90.224	97.327	7.103	7,9
الضريبة على الشركات	44.842	50.980	6.138	13,7
الضريبة على الدخل	39.477	40.275	798	2,0
الرسوم المفروضة على رخص بيع المشروبات	54	54	0	0,0
الضريبة المهنية	288	314	26	9,0
الضريبة على السكن	33	32	-1	-3,0
الغرامات والزيادات الضريبية	5.530	5.672	142	2,6
الضرائب غير المباشرة	85.644	89.744	4.099	4,8
الضريبة على القيمة المضافة (الداخلية)	59.009	62.145	3.136	5,3
(الاستيراد)	33.653	36.036	2.383	7,1
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	26.634	27.599	964	3,6
(التبغ)	9.348	9.953	605	6,5
(المحروقات)	15.518	15.892	374	2,4
(أخرى)	1.768	1.754	-15	-0,8
الرسوم الجمركية	9.211	8.716	-496	-5,4
الرسوم على الاستيراد	9.212	8.713	-499	-5,4
رسوم التسجيل والتمبر	15.833	14.957	-876	-5,5

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017 وقانون التصفية لسنة 2016 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

جواب وزير الاقتصاد والمالية

يرتبط تطور المداخيل الجبائية بعاملين أساسيين يتعلقان، من جهة، بالتطورات التي تميز الظرفية الاقتصادية وبأثر الإجراءات الضريبية المتخذة على مر قوانين المالية، من جهة أخرى. وهكذا، فقد انعكست التطورات الاقتصادية التي تأثرت بالسياق الدولي الذي ميز الفترة ما بين 2009 و2012 وتخفيض معدلات الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل خلال سنتي 2009 و2010 بشكل ملموس على تطور مجموع المداخيل الجبائية خلال هذه الفترة. كما تجدر الإشارة إلى أن عملية التفكيك الجمركي انعكست أيضا على تطور الموارد الجمركية .

وخلال سنتي 2013 و2014، عرفت المداخيل الجبائية وتيرة نمو معتدلة في سياق ظرفي متعافي ونتيجة لبعض الإجراءات المرتبطة أساسا بتسديد دين الضريبة على القيمة المضافة المتعلق بالمصدم. ومنذ سنة 2015، سجلت الموارد الجبائية تحسنا ملموسا لتسجل معدل نمو بلغ 6,1% سنة 2017.

3. المداخيل غير الجبائية

35. سجلت المداخيل غير الجبائية⁹ المحصلة برسوم سنة 2017، ما قدره 23.844 مليون درهم بانخفاض قدره 1,8 % مقارنة مع سنة 2016 أي 431 مليون درهم. وقد شكلت نسبة 10,2 % من مجموع الموارد العادية مقابل 10,7% سنة 2016.

36. وخلافا لما لوحظ على مستوى المداخيل الجبائية، فإن المداخيل غير الجبائية المحصلة سجلت فوارقا مهمة نسبيا مقارنة مع توقعات قانون المالية. حيث تتسم هذه المداخيل، باستثناء تلك الواردة من المؤسسات والمقاولات العمومية، بصعوبة توقعها نظرا لعدم تجانسها ولطابعها غير الاعتيادي من جهة (الهيئات كمثل) وتفرقها وتباينها من جهة أخرى (المداخيل المحصلة من مختلف القطاعات الوزارية).

⁹ تتكون المداخيل غير الجبائية من عائدات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة ومداخيل الخوصصة ومداخيل أخرى.

37. وقد بلغت نسبة تحصيل المداخل غير الجبائية 148,3% برسم سنة 2017 مقارنة مع توقعات قانون المالية التي حددت مبلغ 16.079,4 مليون درهم. وترجع هذه النتائج بالأساس إلى تحسن مستوى استخلاص المداخل الأخرى.

38. كما بلغت حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة برسم سنة 2017 مبلغ 8.156,4 مليون درهم، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة بمبلغ 8.553,6 مليون درهم المسجل سنة 2016.

39. وقد تم استخلاص عائدات الاحتكار والمساهمات أساسا من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (2,4 مليار درهم من عائدات الاحتكار) وشركة اتصالات المغرب (1,4 مليار درهم من الأرباح) والمجمع الشريف للفوسفاط (1,34 مليار درهم من الأرباح) وبنك المغرب (556 مليون درهم من بينها العائدات المستخلصة من عمولات الصرف). ويبين الجدول أسفله الموارد المحصلة من المساهمين الرئيسيين في توزيع عائدات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنتي 2016 و2017.

الجدول رقم 11 : عائدات الاحتكار والمساهمات المتأتية من المساهمين الرئيسيين بين 2016 و 2017

(مليون درهم)

المؤسسات	الموارد المحصلة 2016	توقعات قانون المالية 2017	الموارد المحصلة 2017	نسبة التحصيل / التوقعات (%)
بنك المغرب	435,0	620	556	89,7
شركة اتصالات المغرب	1.426,0	1.348	1.425	105,7
المجمع الشريف للفوسفاط	2.000,0	2.000	1.340	67,0
الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية	1.500,0	2.000	2.400	120,0
صندوق الإيداع والتدبير	0,0	272	0	0,0
عائدات أخرى ¹⁰	3.192,6	2.827	2.435	86,1
المجموع	8.553,6	9.067	8.156	90,0

المصدر: قانون التصفية لسنة 2016 ومشروع قانون التصفية لسنة 2017 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

¹⁰ بما في ذلك الموارد الآتية من المكتب الوطني للمطارات بمبلغ 500 مليون درهم ومن أرباح وموارد مؤسسات ومقاولات أخرى لا تتجاوز 300 مليون درهم.

40. أما فيما يخص مداخل الأملاك الخاصة، فقد ساهمت في الميزانية العامة بمبلغ 369 مليون درهم مسجلة بذلك نسبة تحصيل بلغت 104 % مقارنة مع توقعات قانون المالية (354 مليون درهم). ومقارنة مع سنة 2016 فقد سجلت انخفاضاً بنسبة 1,3 %.

جواب وزير الاقتصاد والمالية

تجدر الإشارة إلى أن توقعات قانون المالية يتم تحديدها بناء على مجموعة من الفرضيات بحسب الظرفية الاقتصادية والمالية المتوفرة أثناء إعداد مشروع قانون المالية للسنة، غير أن بعض العناصر المكونة لهذه الفرضيات قد يطرأ عليها مجموعة من التغييرات بتغير الظرفية خلال تنفيذ قانون المالية. الأمر الذي قد يفسر الفوارق المسجلة ما بين التوقعات والانجازات المتعلقة بتحصيل مجموعة من الموارد.

أضف إلى ذلك، أن بعض المداخل غير الجبائية تتميز بطابعها غير الاعتيادي وبالتالي لا تدخل ضمن توقعات قانون المالية. ونذكر على سبيل المثال المداخل المتأتية من أموال المساعدة (الهبات،...) وكذا الموارد المرتبطة بعمليات الخصخصة.

وبناء عليه، لا يمكن توقع حجم هذه المداخل نظراً لارتباطها بالطرف الدافع أو الواهب، حيث تدرج للذكورة في القانون المالي. ويفتح خلال السنة، في حالة استفادة الميزانية من هذا النوع من المداخل، اعتماد بنفس المبلغ ليضاف إلى الاعتمادات الممنوحة بموجب قانون المالية. الأمر الذي يفسر أساساً الفوارق المسجلة على مستوى التوقعات والانجازات المرتبطة بالمداخل غير الجبائية.

أما المداخل المختلفة المحصلة من مختلف القطاعات الوزارية، فتتميز بطابع مستقر وسجلت خلال سنتي 2016 و2017 فوارق إيجابية مقارنة مع توقعات قانون المالية بلغت حوالي 2,7 مليار درهم و 2 مليار درهم على التوالي .

III. نفقات الميزانية العامة للدولة

1. نظرة عامة

41. بلغت الاعتمادات النهائية برسم سنة 2017 ما مجموعه 347.972 مليون درهم مقابل 324.662 مليون درهم كاعتمادات مفتوحة برسم قانون المالية لنفس السنة أي بارتفاع قدره 7,1%.

42. وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2017 سجلت ارتفاعا بنسبة 1,7 % مقارنة بالسنة المالية 2016، ويرجع هذا الارتفاع إلى ذلك المسجل على مستوى اعتمادات الاستثمار بنسبة 3,6 % واعتمادات خدمة الدين بنسبة 6 % مع انخفاض طفيف في اعتمادات التسيير بنسبة 0,5 % بالمقارنة مع سنة 2016. وتتوزع الاعتمادات النهائية والنفقات المنجزة بين مختلف أبواب الميزانية العامة كما يلي.

الجدول رقم 12 : توزيع التوقعات والاعتمادات النهائية والنفقات المنجزة لسنة 2017

الميزانية العامة للدولة	توقعات قانون المالية		الاعتمادات النهائية	النفقات المنجزة	نسبة التنفيذ 2017	نسبة التنفيذ 2016 (%)
نفقات التسيير	187.734,8	189.737,0	191.572,2	100,9	99,4	
نفقات الاستثمار	63.571, 8	84.879,7	67.011,6	78,9	75,0	
خدمة دين الخزينة	73.356, 0	73.356,0	71.367,5	97,3	88,2	
مجموع الميزانية العامة	324.662,6	347.972,7	329.951,3	94,8	91,3	

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

43. وبلغت النفقات المنجزة سنة 2017 ما مجموعه 329.951 مليون درهم مقابل 311.934 مليون درهم سنة 2016، مواصلة منحها التصاعدي بنسبة ارتفاع بلغت 5,7 %. ويفسر هذا الارتفاع أساسا بزيادة نفقات خدمة الدين بنسبة 16,9 % (10.323 مليون درهم) ونفقات الاستثمار بنسبة 8,6 % (5.291 مليون درهم) ونفقات التسيير بنسبة 1,3 % (2.403 مليون درهم). ويبرز الجدول التالي تطور وبنية النفقات المنجزة برسم سنتي 2016 و2017.

الجدول رقم 13 : بنية النفقات بين سنتي 2016 و2017

(مليون درهم)

التطور 2017/2016 (%)	2017		2016		طبيعة النفقات
	النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	
1,3	58,1	191.572,2	60,6	189.168,8	نفقات التسيير :
-	0,2	543,5 ¹¹	0,2	543,4	- القوائم المدنية ومخصصات السيادة
0,04	31,8	104.874,9	33,6	104.832,4	- نفقات الموظفين والأعوان
4,3	11,7	38.769,8	11,1	37.165,2	- نفقات المعدات ونفقات مختلفة
7,1	11,1	36.790	11,0	34.337,6	- التكاليف المشتركة -التسيير
-57,2	1,6	5.260	3,8	12.290,1	- التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية
8,6	20,3	67.011,6	19,8	61.721	نفقات الاستثمار
16,9	21,6	71.367,5	19,6	61.044,2	خدمة دين الخزينة
5,8	100,0	329.951,3	100,0	311.934	المجموع

المصدر: قانون التصفية 2016 ومشروع قانون التصفية 2017 -معالجة المجلس الأعلى للحسابات

44. وتتوزع النفقات المنجزة بين نفقات الموظفين والأعوان بنسبة 31,8% ونفقات الاستثمار بنسبة 20,3% ونفقات خدمة دين الخزينة بنسبة 21,6% ونفقات المعدات والنفقات المختلفة بنسبة 11,7% وأخيرا التكاليف المشتركة للتسيير بنسبة 11,1%.

2. نفقات التسيير

45. بلغت نفقات التسيير برسم سنة 2017 ما مجموعه 191.572,2 مليون درهم، مما يمثل نسبة تنفيذ بلغت 100,9% مقارنة بالتوقعات.

46. ويلاحظ استمرار المنحى التصاعدي لهذه النفقات حيث زادت نسبتها ب 1,3 % مقارنة مع سنة 2016 التي سجلت خلالها هذه النفقات مبلغ 189.168,8 مليون درهم. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة نفقات التكاليف المشتركة -التسيير بما قدره 2.403 مليون درهم (7,1%) ونفقات المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ 1.605 مليون درهم (4,3%).

وقد مكن تحليل بنية نفقات التسيير برسم سنة 2017 من تسجيل الخلاصات التالية:

¹¹ بما في ذلك 26,3 مليون درهم للقوائم المدنية و 517,1 مليون درهم لمخصصات السيادة. في مايلي من التقرير سيتم احتساب القوائم المدنية ضمن نفقات الموظفين ومخصصات السيادة ضمن نفقات المعدات والنفقات المختلفة.

1.2. نفقات الموظفين والأعوان

47. بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2017 بالنسبة لنفقات الموظفين والأعوان ما مجموعه 106.700,6 مليون درهم. فيما بلغت الاعتمادات النهائية 106.830,8 مليون درهم بعد إضافة مبلغ 129,3 مليون درهم تم اقتطاعه من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية و0,8 مليون درهم كاعتماد مفتوح بقرار لوزير الاقتصاد والمالية¹². ويبرز الجدول التالي تطور نفقات الموظفين والأعوان خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017.

الجدول رقم 14 : تطور اعتمادات و نفقات الموظفين بين 2012 و 2017

(مليون درهم)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
106.700	106.813	105.509	103.700	98.000	93.508	الإعتمادات
104.901	104.832	103.003	102.161	99.044	96.673	النفقات
-1.799	-1.981	-2.506	-1.539	1.044	3.165	الفرق

المصدر: قوانين المالية وقوانين التصفية من 2012 إلى 2016 ومشروع قانون التصفية 2017- معالمة المجلس الأعلى للحسابات

48. وبلغت نفقات الموظفين والأعوان المأمور بصرفها برسم سنة 2017 ما مجموعه 104.901 مليون درهم¹³، أي ما يعادل 98,2% من الاعتمادات النهائية المخصصة لها و54,8% من نفقات التسيير، مسجلة بذلك ارتفاعاً قدره 42,52 مليون درهم مقارنة بسنة 2016.

49. ويؤكد هذا الارتفاع الوتيرة التصاعدية المسجلة خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث ارتفعت نفقات الموظفين والأعوان من 96.673 مليون درهم سنة 2012 إلى 104.901 مليون درهم سنة 2017.

¹² طبقاً للمادة 11 من المرسوم رقم 2-15-426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.

¹³ بما في ذلك القوائم المدنية: 26,3 مليون درهم.

2.2. نفقات المعدات والنفقات المختلفة

50. تتكون نفقات المعدات والنفقات المختلفة من ثلاث أصناف:

- نفقات التسيير باستثناء نفقات الموظفين والأعوان؛
- إعانات التسيير الممنوحة لفائدة المؤسسات العمومية ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخرينة؛
- النفقات المختلفة المتعلقة بتدخلات الدولة.

51. وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2017 ما مجموعه 35.684 مليون درهم مقابل 34.584 مليون درهم برسم سنة 2016، أي بارتفاع يعادل 3,2%. وقد مثلت هذه الاعتمادات 19% من مجموع تلك المفتوحة برسم نفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة.

52. أما فيما يتعلق بتغيير الاعتمادات المخصصة لفصل المعدات والنفقات المختلفة، فقد عرفت الاعتمادات المفتوحة في قانون المالية زيادة بمبلغ 4.652,2 مليون درهم ليصل مجموعها إلى 40.336 مليون درهم، أي ما يعادل 13% من الاعتمادات المفتوحة. ويوضح الجدول أسفله الاعتمادات المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة برسم السنة المالية 2017.

الجدول رقم 15 : الاعتمادات المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2017

(مليون درهم)

الاعتمادات المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة	الاعتمادات المفتوحة	تغيير الاعتمادات	الاعتمادات النهائية	النفقات المنجزة	نسبة التنفيذ (%)
	35.684,0	4.652,3	40.336,0	39.286,9	97,4

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات - مشروع قانون التصفية لسنة 2017

53. وقد سجلت الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات المعدات والنفقات المختلفة عدة زيادات تختلف من إدارة إلى أخرى. ويبين الجدول التالي أهم الاعتمادات الإضافية التي سجلتها بعض الوزارات والمؤسسات على هذا المستوى:

الجدول رقم 16 : أكبر نسب تغيير الاعتمادات على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة حسب القطاعات

(مليون درهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الاعتمادات المفتوحة	تغيير الاعتمادات	الاعتمادات النهائية	نسبة الزيادة (%)
مجلس المستشارين	45,0	42,9	87,9	95,4
الداخلية	3.559,4	2.084,2	5.643,7	58,6
مجلس النواب	69,2	35,5	104,7	51,3
المنذوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج	594,9	202,3	797,2	34,0
التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	7.318,3	1.147,0	8.465,3	15,7
الشؤون الخارجية	974,0	146,8	1.120,8	15,1
الأوقاف والشؤون الإسلامية	2.408,6	149,0	2.657,6	10,3

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

54. وتعزى هذه التغييرات إلى الاعتمادات الإضافية المقطوعة من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية التي بلغت 2.650,9 مليون درهم والاعتمادات المفتوحة بقرار من وزير المالية¹⁴ التي بلغت 1.903 مليون درهم وكذا إلى أموال المساعدة البالغ مجموعها 98,3 مليون درهم.

55. وقد بلغت نفقات المعدات والنفقات المختلفة المنجزة برسم سنة 2017 ما مجموعه 39.286,9 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة تنفيذ تعادل 97,4 % مقابل 94,2% برسم سنة 2016. ويبين الجدول التالي تفاصيل اعتمادات وتنفيذ النفقات المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2017.

¹⁴ طبقاً للمادة 11 من المرسوم رقم 2-15-426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.

الجدول رقم 17 : اعتمادات وتنفيذ نفقات المعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2017 حسب القطاعات

(مليون درهم)

القطاع الوزاري أو المؤسسة	اعتمادات قانون المالية 2017	تغيير الاعتمادات	الاعتمادات النهائية	النفقات المنجزة	نسبة التنفيذ %
مخصصات السيادة	517,1	0,0	517,1	517,1	100,0
البلاط الملكي	1.504,1	13,0	1.517,1	1.516,5	100,0
مجلس النواب	69,2	35,5	104,7	92,1	88,0
مجلس المستشارين	45,0	42,9	87,9	71,8	81,6
رئيس الحكومة	557,2	122,3	679,5	652,4	96,0
وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	14,4	0,0	14,4	11,8	81,9
المحاكم المالية	47,0	5,5	52,5	41,7	79,4
وزارة العدل	391,9	15,0	406,9	377,1	92,7
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	974,0	146,8	1.120,8	1.074,6	95,9
وزارة الداخلية	3.559,4	2.084,2	5.643,7	5.561,8	98,5
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	7.318,3	1.146,9	8.465,3	8.378,1	99,0
وزارة الصحة	4.250,0	350,0	4.600,0	4.580,8	99,6
وزارة الاقتصاد والمالية	370,7	3,6	374,3	344,7	92,1
وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	264,3	5,0	269,3	247,3	91,8
الأمانة العامة للحكومة	13,4	0,9	14,3	13,2	92,3
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	507,7	54,8	562,6	466,9	83,0
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	2.485,3	34,9	2.520,2	2.309,3	91,6
وزارة الشباب والرياضة	230,0	43,0	273,0	248,2	90,9
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	2.408,6	249,0	2.657,6	2.640,8	99,4
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	24,1	0,5	24,6	21,4	86,9
وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	281,1	2,4	283,5	270,0	95,3
وزارة لصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	300,6	0,0	300,6	279,6	93,0
وزارة الثقافة والاتصال	1.392,9	48,5	1.441,4	1.413,8	98,1
وزارة الشغل والادماج المهني	283,7	0,0	283,7	253,2	89,2
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	9,0	0,0	9,0	8,9	98,9

نسبة التنفيذ %	النفقات المنجزة	الاعتمادات النهائية	تغيير الاعتمادات	اعتمادات قانون المالية 2017	القطاع الوزاري أو المؤسسة
73,0	26,6	36,5	1,0	35,5	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
99,4	5.799,3	5.831,5	30,0	5.801,5	إدارة الدفاع الوطني
99,5	71,9	72,3	1,5	70,7	المنوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
93,8	131,5	140,2	9,3	130,9	المنوبية السامية للتخطيط
80,3	551,2	686,8	0,0	686,8	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
99,4	503,1	506,1	3,0	503,1	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
98,9	788,5	797,3	202,3	594,9	المنوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
51,1	20,9	41,0	0,0	41,0	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المصدر: مشروع قانون التصفية ل سنة 2017 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

56. ويتبين أن ستة قطاعات تستأثر بما يقارب 74,5% من مجموع النفقات المنجزة، حيث يتعلق الأمر بكل من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وإدارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات. ويبين الجدول التالي النفقات المنجزة من لدن هذه الوزارات برسم سنتي 2017 و2016 وكذا حصة كل واحدة على حدة برسم سنة 2017.

الجدول رقم 18 : القطاعات الوزارية الأكثر إنفاقا على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة

(مليون درهم)

حصة نفقات المعدات والنفقات المختلفة (%)	تنفيذ سنة 2017	تنفيذ سنة 2016	القطاع الوزاري
21,3	8.378,1	3.295,2	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
14,8	5.799,3	5.490,0	إدارة الدفاع الوطني
14,2	5.561,8	6.373,5	وزارة الداخلية
11,7	4.580,8	4.235,0	وزارة الصحة
6,7	2.640,8	2.696,3	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
5,9	2.309,3	2.042,0	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
74,5	29.270,1	24.132,0	المجموع

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

3.2. التكاليف المشتركة - التسيير

57. تتكون نفقات التسيير المدرجة بفصل التكاليف المشتركة أساسا من نفقات تتعلق بمساهمات الدولة لفائدة المؤسسات الاجتماعية (الصندوق المغربي للتقاعد ومنظمات الاحتياط الاجتماعي) وإعانات دعم أئمة المواد الأساسية والإجراءات المواكبة.

58. وتمثل نفقات التسيير الخاصة بالتكاليف المشتركة حصة مهمة في ميزانية الدولة بما يعادل 26 % من ميزانية التسيير كمتوسط خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2017. وقد سجلت منحى تنازليا لتصل إلى 20 % من ميزانية التسيير برسم سنة 2017، حيث تم تخصيص مبلغ 36.790 مليون درهم لنفقات التسيير المدرجة بفصل التكاليف المشتركة. ويعزى هذا التراجع لاعتمادات التسيير الخاصة بالتكاليف المشتركة بين سنتي 2015 و2017 أساسا إلى رفع الدعم عن المواد البترولية السائلة. ويوضح الجدول التالي تطور هذه النفقات خلال الفترة المذكورة.

الجدول رقم 19 : تطور نفقات التسيير المفتوحة الخاصة بالتكاليف المشتركة ما بين 2013 و2017 (مليون درهم)

السنة	اعتمادات التكاليف المشتركة للتسيير (1)	الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير بالميزانية العامة (2)	(1) / (2) %
2013	68.410	199.260	34
2014	62.028	199.353	31
2015	52.624	194.762	27
2016	38.182	188.619	20
2017	36.790	187.734	20

المصدر: قوانين المالية من 2006 إلى 2017

59. وبلغت الاعتمادات النهائية المخصصة لنفقات التسيير المتعلقة بالتكاليف المشتركة 37.228,4 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 1,2 % مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية. ويلخص الجدول التالي تطور الاعتمادات المفتوحة والنهائية المتعلقة بالتكاليف المشتركة برسم سنتي 2016 و2017 .

الجدول رقم 20 : تطور اعتمادات فصل التكاليف المشتركة التسيير برسم سنتي 2016 و2017

(مليون درهم)

2017			2016			الفقرة
نسبة تغيير الاعتمادات (%)	الاعتمادات النهائية	الاعتمادات المفتوحة	نسبة تغيير الاعتمادات (%)	الاعتمادات النهائية	الاعتمادات المفتوحة	
-4,5	13.997,0	14.650,0	-16,0	13.139,0	15.550,0	دعم أئمة المواد الأساسية والإجراءات المواكبة
-6,6	14.155,0	15.153,1	0,0	15.301,0	15.301,0	الصندوق المغربي للتقاعد
-3,6	3.205,0	3.325,0	0,0	3.265,0	3.265,0	الاحتياط الاجتماعي
79,0	3.230,0	1.804,9	46,0	3.326,0	2.282,0	عمليات مختلفة
-16,6	914,1	1.096,0	0,0	933,0	933,0	معاشات وإيرادات وتعويضات
126,9	1.726,9	760,9	213,0	2.660,0	851,0	فقرات أخرى
1,2	37.228,0	36.790,0	100,0	38.624,0	38.182,0	المجموع

المصدر: الكراسات الميزانية والحسابات الإدارية لوزارة الاقتصاد والمالية لسنتي 2016 و2017 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

60. ويرجع الفرق بين الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات النهائية إلى الاقطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية لفائدة التكاليف المشتركة والتي بلغت 438,4 مليون درهم سنة 2017. وقد خصت هذه الاقطاعات بند "مصاريف مختلفة واستثنائية" موزعة كالآتي:

– تنظيم تظاهرات -وزارة الداخلية: 300 مليون درهم؛

– مصاريف مختلفة واستثنائية-تنظيم معرض دولي من لدن المؤسسة الوطنية للمتاحف: 8 مليون درهم؛

– مصاريف مختلفة واستثنائية-مصاريف التنقل-وزارة الداخلية: 130 مليون درهم.

61. أما بالنسبة للتنفيذ، فقد بلغت نفقات التكاليف المشتركة – التسيير المنجزة ما مجموعه 36.329,8 مليون درهم سنة 2017 مقابل 34.337,6 مليون درهم سنة 2016. وبلغت نسبة التنفيذ 97,6 % مسجلة ارتفاعا مقارنة مع سنة 2016 والتي بلغت فيها نسبة 88,9%. ويعرض الجدول التالي تطور التنفيذ بين سنتي 2016 و2017 ومعدل التنفيذ وحصه كل فقرة من فصل نفقات التكاليف المشتركة-التسيير.

الجدول رقم 21 : تنفيذ فصل التكاليف المشتركة التسيير خلال سنتي 2016 و 2017

(مليون درهم)

2017			2016			الفقرة
نسبة التنفيذ مقارنة بالاعتمادات النهائية (%)	حصة كل فقرة في التنفيذ (%)	الانجازات	نسبة التنفيذ مقارنة بالاعتمادات النهائية (%)	حصة كل الفقرة في التنفيذ (%)	الانجازات	
100,0	38,5	13.996,0	90,8	35,0	11.935,0	دعم أئمة المواد الأساسية والإجراءات المواكبة
100,0	39,0	14.155,1	87,9	39,0	13.447,0	الصندوق المغربي للتقاعد
92,5	8,2	2.964,3	97,9	9,0	3.196,0	عمليات مختلفة
97,6	8,7	3.152,2	85,7	8,0	2.850,0	الاحتياط الاجتماعي
91,7	2,3	838,2	83,4	2,0	778,0	معاشات وإيرادات وتعويضات
89,5	3,4	1.223,5	80,2	6,0	2.132,0	فقرات أخرى
97,6	100,0	36.329,3	88,9	100,0	34.338,0	المجموع

المصدر: الحسابات الإدارية لوزارة الاقتصاد والمالية - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

62. وقد سجلت فقرة "معاشات وإيرادات وتعويضات" ارتفاعا في نسبة تنفيذ نفقاتها، إذ بلغت 91,7% سنة 2017، بعد أن سجلت 83,4% سنة 2016. أما فقرة "عمليات مختلفة"، فقد انخفضت نسبة تنفيذ نفقاتها من 97,9% إلى 92,5%.

63. وبخصوص بنية التكاليف المشتركة للتسيير، فقد استأثرت ثلاث فقرات من ميزانيتها بنسبة 86,2% من إجمالي هذه النفقات برسم سنة 2017 وهي كالاتي:

- الصندوق المغربي للتقاعد: 14.155,1 مليون درهم أي 39%؛

- دعم أئمة المواد الأساسية والإجراءات المواكبة: 13.996,0 مليون درهم أي 38,5%؛

- منظمات الاحتياط الاجتماعي: 3.152,2 مليون درهم أي 8,7%.

64. وقد لوحظ أن غالبية النفقات المدرجة ضمن نفقات التكاليف المشتركة للتسيير لا تستجيب للشروط المحددة في المادة 43 من القانون التنظيمي للمالية التي تنص على أن فصل التكاليف المشتركة للتسيير لا تدرج ضمنه إلا النفقات التي لا يمكن إدراجها في ميزانيات القطاعات الوزارية أو المؤسسات.

65. لذا فإن نفقات التكاليف المشتركة للتسيير التي لا تكتسي طابعا مشتركا، والتي يتعين إدراجها في ميزانيات القطاعات الوزارية أو المؤسسات، بلغت 35.547 مليون درهم كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم 22 : التكاليف المشتركة للتسيير التي لا تكتسي طابعا مشتركا

الاعتمادات المفتوحة 2017 (مليون درهم)	القطاعات الوزارية أو المؤسسات
12.650	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
700	وزارة الداخلية
509	المنندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
125	وزارة الشغل والادماج المهني
100	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
60	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان
10.306	وزارات مختلفة - كتلة الأجور
11.097	قطاعات وزارية مختلفة
35.547	المجموع

المصدر: الحسابات الإدارية لوزارة الاقتصاد والمالية - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

66. وعرف فصل التكاليف المشتركة للتسيير تحويلات مهمة حيث تم تسجيل 21 عملية تحويل كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم 23 : تحويل الاعتمادات المفتوحة على مستوى فصل النفقات المشتركة - ميزانية التسيير

(مليون درهم)

نسبة التغير (%)	الاعتمادات النهائية	الاعتمادات المحولة	الاعتمادات الأصلية	السطر المستفيد أو المصدر
426,2	578,8	468,8	110,0	دفعات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة
246,0	785,4	558,4	227,0	إعانة لوكالات التعاون
11,4	269,5	27,5	242,0	تحمل آثار إجراءات إعادة تقويم المعاشات الدنيا
1,2	210,5	2,5	208,0	معاشات وتعويضات المقاومين
54,7	2.792,5	987,6	1.804,9	مصاريف مختلفة واستثنائية
-16,6	914,2	-181,8	1.096,0	معاشات وإيرادات وتعويضات
-2,3	540,8	-12,7	553,5	معاشات العجز
-0,1	208,0	-0,2	208,2	أنظمة أخرى
-21,6	4,0	-1,1	5,1	تغطية مصاريف تسيير الأنظمة غير المساهمة
-0,7	1.986,0	-14,0	2.000,0	تحمل عجز نظام المعاشات العسكرية

نسبة التغيير (%)	الاعتمادات النهائية	الاعتمادات المحولة	الاعتمادات الأصلية	السطر المستفيد أو المصدر
-100,0	0,0	-1.000,0	1.000,0	مساهمة الدولة في اصلاح نظام المعاشات
-3,6	3.205,0	-120,0	3.325,0	الاحتياط الاجتماعي
-50	40,0	-40,0	80,0	عمليات اخرى
-4,5	13.997,0	-653,0	14.650,0	دعم أئمة المواد الأساسية والاجراءات المواقبة
-10,4	189,4	-22,0	211,4	أداء وتنفيذ القرارات القضائية والإدارية

المصدر: الحساب الإداري لوزارة الاقتصاد والمالية – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

67. وقد سجلت عمليات تحويل الاعتمادات إلى سطر "دفعات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة" نسبة 426,2%، حيث ارتفعت الاعتمادات المفتوحة بهذا السطر من 110 مليون درهم إلى 578,8 مليون درهم.

68. كما انتقلت الاعتمادات المفتوحة لفائدة سطر "إعانة لوكالات التعاون" من 227 مليون درهم إلى 785,4 مليون درهم نتيجة تحويل مبلغ 558,4 مليون درهم، بنسبة ارتفاع بلغت 246% مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة.

69. وفيما يخص مصدر التحويلات، فتجدر الإشارة إلى أن السطر المتعلق بـ "مساهمة الدولة في إصلاح نظام المعاشات" شهد تحويل كل مخصصاته الأولية التي تقدر بمليار درهم لفائدة بنود أخرى.

70. كما انخفضت اعتمادات سطر "دعم أئمة المواد الأساسية والإجراءات المواقبة" من 14.650 مليون درهم إلى 13.997 مليون درهم، أي بانخفاض وصل 653 مليون درهم.

جواب وزير الاقتصاد والمالية

وفقاً لأحكام المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، تتكون ميزانية التكاليف المشتركة من مجموع النفقات التي لا يمكن إدراجها ضمن ميزانيات القطاعات الوزارية أو المؤسسات.

وتتميز هذه الميزانية بالمقارنة مع الميزانيات القطاعية، على الخصوص، بتنوع طبيعة بعض النفقات ذات البعد الاجتماعي أو الاقتصادي والتي لا يمكن إدراجها في ميزانيات القطاعات الوزارية نظراً لخصوصيتها، وكذا بإنجاز بعض العمليات التي تكتسي طابعاً استعجالياً أو ذات

منفعة عامة والتي لم تتم برمجتها مسبقا، أو العمليات المتعلقة بأداء مستحقات وتصفية ديون بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، التي تحدث خلال السنة.

وقد عرفت ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة برسم السنة المالية 2017 تنفيذ عمليات ذات طابع اجتماعي بنسبة 86,19% من مجموع المبالغ المدفوعة في هذا الإطار. وتتمثل هذه العمليات فيما يلي :

- تغطية مساهمة الدولة في أنظمة التقاعد التي يديرها الصندوق المغربي للتقاعد (14.155,121 مليون درهم)؛
 - تمويل دعم أئمة الاستهلاك والإجراءات الموكبة (13.996,333 مليون درهم، منها 10.900 مليون درهم لدعم غاز البوتان والسكر)؛
 - مساهمة الدولة في نفقات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وفي التغطية الصحية الأساسية لفائدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان (3.152,262 مليون درهم) .
- وتجدر الإشارة إلى أنه وتماشيا مع مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، فإن مساهمات الدولة برسم الاحتياط الاجتماعي والتقاعد ستدرج ضمن نفقات الموظفين ابتداء من فاتح يناير 2020، مما سيخفف بشكل كبير من حجم الاعتمادات المسجلة بتلك الميزانية.

4.2. النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية

71. يهدف فصل "النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية" كفصل مستقل إلى تغطية الاحتياجات الطارئة غير المتوقعة أثناء إعداد الميزانية. وتخص هذه النفقات ميزانية التسيير دون غيرها كما تنص على ذلك مقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي لقانون المالية. وتتم الاقتطاعات من هذا الفصل بناء على مرسوم باقتراح من وزير الاقتصاد والمالية وفقا لمقتضيات المادة 15 من المرسوم رقم 2.15.426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.

72. وفي هذا الإطار، عرفت الاعتمادات المفتوحة والمتعلقة بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية استقرارا برسم سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 استقرارا مسجلة بذلك مبلغا قدره 3.300 مليون درهم، كما يوضح الجدول التالي.

الجدول رقم 24 : توقعات الاقتطاعات المدرجة على مستوى فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية

ما بين 2015 و2017

2017	2016	2015	طبيعة الاقتطاعات (مليون درهم)
1.000	---	---	اقتطاعات لفائدة فقرات الموظفين والأعوان
2.300	3.300	3.000	اقتطاعات لفائدة فقرات المعدات والنفقات المختلفة
3.300	3.300	3.000	المجموع

المصدر: الكراسات الميزانية لسنوات 2015 و2016 و 2017

73. وهكذا تم رصد ما مجموعه مليار درهم من الاعتمادات المفتوحة ضمن النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية على مستوى قانون المالية للفقرة المتعلقة بالموظفين والأعوان و 2,3 مليار خصصت للفقرة المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة.

74. وبلغت الاقتطاعات المنجزة على مستوى هذا الفصل لفائدة مختلف السطور الميزانية ما مجموعه 3.218,5 مليون درهم أي بنسبة 97,5% من الاعتمادات المفتوحة. وتوزعت هذه الاقتطاعات على الشكل التالي:

– نفقات الموظفين والأعوان: 129,3 مليون درهم؛

– نفقات المعدات والنفقات المختلفة: 2.650,9 مليون درهم؛

– التحملات المشتركة: 438,3 مليون درهم.

75. وكشف الفحص التفصيلي لوضعية فصل النفقات الطارئة عن استفادة نفس القطاعات الوزارية وبصورة متكررة من الاقتطاعات من هذا الفصل لتغطية نفس النوع من العمليات وذلك خلال سنتي 2016 و2017، مما يوحي بعدم استيفاء شرط صعوبة توقع هذه النفقات الذي تنص عليه مقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي لقانون المالية. ويفصل الجدول أسفله مخصصات النفقات الطارئة لكل قطاع وزاري برسم سنتي 2016 و2017.

الجدول رقم 25 : اقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية حسب القطاعات الوزارية أو المؤسسات المستفيدة خلال سنتي 2016 و2017

(مليون درهم)

القطاعات الوزارية والمؤسسات	2016	الحصة %	2017	الحصة (%)
الداخلية	1.260,5	38,5	642,7	20,0
فصل التكاليف المشتركة -	442,4	13,5	438,3	13,6
الشؤون الخارجية والتعاون	404,0	12,3	146,8	4,6
الأوقاف والشؤون الإسلامية	310,5	9,5	241,9	7,5
التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي	270,7	8,3	1.146,8	35,6
المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	200,0	6,1	215,0	6,7
رئيس الحكومة	93,9	2,9	121,0	3,8
مجلس النواب	63,3	1,9	35,5	1,1
الثقافة والاتصال	58,8	1,8	48,5	1,5
مجلس المستشارين	42,0	1,3	42,9	1,3
العدل	15,0	0,5	---	-
الشباب والرياضة	---	-	25,5	0,8
قطاعات أخرى	116,5	3,6	113,6	3,5
المجموع	3.277,6	100	3.218,5	100,0

مصدر: الوثائق الملحقة بمشروع قانون التصفية 2017 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

76. وبخصوص توزيع الاعتمادات برسم سنة 2017، لوحظ أنه بالإضافة إلى الاقتطاعات الموجهة لفصل التكاليف المشتركة والتي بلغت 438,3 مليون درهم (14%)، فإن ثلاث وزارات تستأثر بحوالي 64% من هذه الاقتطاعات ويتعلق الأمر بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي (36%) ووزارة الداخلية (20%) ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (8%). ويستوجب الطابع المتكرر لهذه النفقات ضرورة أخذها بعين الاعتبار أثناء إعداد مشاريع قوانين المالية قصد برمجتها على مستوى ميزانيات هذه القطاعات.

جواب وزير الاقتصاد والمالية

بداية، وجب التأكيد على أن المادة 42 من القانون التنظيمي لقانون المالية تنص على أنه يفتح بالباب الأول من الميزانية العامة فصل غير مرصد لأي مرفق من المرافق تدرج فيه النفقات

الطارئة والمخصصات الاحتياطية. يمكن أن تباشر اقتطاعات من الفصل المذكور خلال السنة، عن طريق اعتماد تكميلي، لسد الحاجات المستعجلة أو غير المقررة حين إعداد الميزانية .

ويستفاد من هذه المادة أن النفقات التي يتم تمويلها عن طريق اقتطاعات من هذا الفصل إما تكون ذات طابع مستعجل أو لم يتم تقريرها حين إعداد الميزانية.

وعند تحليل النفقات التي تم اقتطاعها من هذا الفصل برسم سنة 2017، نجد أن جلها يكتسي طابعا استعجاليا (1.028 مليون درهم لتغطية بعض العمليات التي تهم المصالح الأمنية)، في المقابل هناك بعض النفقات التي لم تكن مقررة أثناء إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2017، وتمت برمجة مخصصات احتياطية لها ضمن الفصل المذكور ومن بين هذه العمليات:

- تغطية النفقات المتعلقة بأجور الأساتذة الناجحين في مباريات التوظيف بموجب عقود تطبيقا للقرار المشترك الموقع بتاريخ 01 نونبر 2016 بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ووزارة الاقتصاد والمالية، حيث تم توظيف هؤلاء الأساتذة من طرف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بموجب عقود على أن يتم تحويل الاعتمادات الخاصة بأجورهم خلال السنة لفائدة الأكاديميات من الميزانية العامة. وقد بلغت هذه النفقات ما مجموعه 900 مليون درهم؛

- سد الخصاص المسجل بفصل نفقات الموظفين والأعوان لمجموعة من القطاعات الوزارية والمؤسسات نظرا لدخول المقتضى المتعلق بمحدودية نفقات الموظفين انطلاقا من سنة 2017، وقد بلغت هذه النفقات ما مجموعه 129,30 مليون درهم؛

- سد العجز على مستوى ميزانية التسيير لوزارة الخارجية والتعاون لمواكبة افتتاح البعثات الدبلوماسية الجديدة بما مجموعه 140,80 مليون درهم.

أما بالنسبة لبعض العمليات التي أضحت متكررة أو بنوية فقد تم العمل على برمجتها في مشاريع قوانين المالية للسنوات التالية 2018 و2019 في فصول نفقات التسيير للقطاعات الوزارية المعنية، ويتعلق الأمر بالخصوص بالنفقات المتعلقة بتغذية المعتقلين ومصاريف المساعدة القضائية وكذا بنفقات الأساتذة الموظفين بموجب عقود بالإضافة إلى التحملات المرتبطة بقطاع الشؤون الخارجية والتعاون. وكنتيجة لذلك فقد تقلصت الاعتمادات المفتوحة بهذا الفصل من 3,3 مليار درهم سنة 2017 إلى 1,7 مليار درهم سنتي 2018 و 2019.

3. نفقات الاستثمار

77. بلغت اعتمادات الأداء المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2017 لتغطية نفقات الاستثمار 63.571 مليون درهم مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 3,55% مقارنة مع سنة 2016 (61.392 مليون درهم). كما سجلت الاعتمادات المرحلة وأموال المساعدة على التوالي 15.746 مليون درهم و 816,6 مليون درهم، بانخفاض قدره 3,44% و 34,8% مقارنة مع سنة 2016 (16.307 و 1.253 مليون درهم).

78. بينما بلغت الاعتمادات المفتوحة بموجب قرار لوزير الاقتصاد والمالية 4.744 مليون درهم¹⁵ مسجلا ارتفاعا بنسبة 40% مقارنة مع سنة 2016 (3.385 مليون درهم). وبالتالي، بلغت الاعتمادات النهائية لسنة 2017 ما مجموعه 84.879 مليون درهم مقابل 82.337 مليون درهم سنة 2016، أي بزيادة قدرها 3%. ويوضح الجدول أسفله، الانتقال من اعتمادات الأداء المفتوحة برسم قانون المالية إلى الاعتمادات النهائية برسم سنتي 2016 و 2017.

الجدول رقم 26 : اعتمادات الأداء والاعتمادات النهائية برسم سنتي 2016 و 2017

المكونات	2016	2017	نسبة التطور (%)
اعتمادات الأداء المفتوحة برسم قانون المالية	61.392	63.571	3,5
الاعتمادات المرحلة	16.307	15.746	-3,4
أموال المساعدة	1.253	816,6	-34,8
الاعتمادات المفتوحة بموجب قرارات وزير الاقتصاد والمالية	3.385	4.744	40,1
الاعتمادات النهائية	82 337	84.879	3,1

المصدر: قانون التصفية لسنة 2016 ومشروع قانون التصفية لسنة 2017

79. وقد بلغت نفقات الاستثمار التي تم الأمر بصرفها سنة 2017 ما مجموعه 67.011,6 مليون درهم مقابل 61.721 مليون درهم خلال سنة 2016، أي بزيادة قدرها 8,5%. وبالتالي فإن معدل تنفيذ الاعتمادات النهائية وصل إلى 79% مقابل 75% سنة 2016.

¹⁵ طبقاً للمادة 11 من المرسوم رقم 2.15.426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.

80. ويتبين من خلال توزيع ميزانية الاستثمار التي تم تنفيذها أن 12 وزارة ومؤسسة من أصل 33 تستأثر بنسبة 94% من مجموع نفقات الاستثمار أي ما يناهز 63.036 مليون درهم، كما يوضح ذلك الجدول التالي.

الجدول رقم 27 : توزيع نفقات الاستثمار حسب الوزارات سنة 2017

النسبة (%)	المبلغ (مليون درهم)	القطاعات الوزارية أو المؤسسات
30,8	20.620,0	وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة
15,8	10.602,0	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
12,7	8.496,7	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
7,6	5.069,7	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
6,9	4.611,4	إدارة الدفاع الوطني
5,1	3.443,7	وزارة الداخلية
3,4	2.300,8	وزارة الصحة
2,9	1.965,3	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
2,7	1.800,9	رئيس الحكومة
2,6	1.750,6	وزارة الشباب والرياضة
1,8	1.212,1	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
1,7	1.161,9	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
94,1	63.036,0	المجموع (12 وزارات)
5,9	3.975,4	القطاعات الوزارية أو المؤسسات الأخرى (21 وزارة أو مؤسسة)
100,0	67.011,6	المجموع

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017

1.3. الاعتمادات المفتوحة

81. فيما يتعلق بنفقات الاستثمار المدرجة في الميزانية العامة للدولة، فقد بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2017 ما مجموعه 98.231 مليون درهم، أي بزيادة تقدر بنسبة 1% مقارنة مع سنة 2016.

82. وتشمل هذه الاعتمادات، اعتمادات الأداء لسنة 2017 بما مجموعه 63.571 مليون درهم واعتمادات الالتزام برسم سنة 2018 والسنوات اللاحقة بمبلغ 34.660 مليون درهم، أي بنسب على التوالي 64,7% و35,3% من مجموع الإعتمادات المفتوحة.

83. وقد رصدت أهم الزيادات في اعتمادات الأداء، مقارنة مع سنة 2016، لفائدة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي (74,5%) ووزارة الشبيبة والرياضة (48,1%) ووزارة الداخلية (41,1%) ووزارة التجهيز، النقل

واللوجستيك (37,3%). أما بالنسبة لأهم التخفيضات في هذه الاعتمادات فقد شملت وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة بنسبة 70% و رئاسة الحكومة بنسبة 40%. ويبين الجدول أسفله تطور اعتمادات الأداء ما بين سنتي 2016 و2017 حسب الوزارات.

الجدول رقم 28 : توزيع اعتمادات الأداء ما بين 2016 و2017

(مليون درهم)

الوزارات	2016	2017	نسبة التغيير (%)
الاقتصاد والمالية-التكاليف المشتركة	20.868,0	20.176,0	-3,3
الزراعة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	8.256,0	8.813,0	6,7
التجهيز، النقل واللوجستيك	6.899,0	9.469,0	37,3
إدارة الدفاع الوطني	4.293,0	4.473,0	4,2
الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	3.631,0	1.060,0	-70,8
التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	2.783,0	4.855,0	74,5
الصحة	2.500,0	2.400,0	-4,0
الصناعة، التجارة، الاستثمار والاقتصاد الرقمي	2.285,0	2.217,0	-3,0
الداخلية	2.007,0	2.831,0	41,1
الشباب والرياضة	1.300,0	1.925,0	48,1
الأوقاف والشؤون الإسلامية	961,0	998,5	3,9
التعليم العالي، البحث العلمي وتكوين الأطر	896,0	---	---
رئاسة الحكومة	764,0	456,0	-40,3
اعداد التراب الوطني والتعمير الاسكان وسياسة المدينة	564,0	837,6	48,5
السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	527,0	747,0	41,7
وزارات ومؤسسات اخرى	2.858,0	2.313,7	-19,0
المجموع	61.392,0	63.571,8	3,5

المصدر: قوانين المالية لسنتي 2016 و2017

84. وفيما يتعلق بتوزيع اعتمادات الأداء وكما هو الشأن بالنسبة لسنة 2016، يلاحظ تركيز اعتمادات سنة 2017 لفائدة نفس القطاعات، إذ تمثل اعتمادات الأداء المرصودة لفائدة خمس وزارات 75% من المجموع، ويتعلق الأمر بوزارة الاقتصاد والمالية-فصل النفقات المشتركة للاستثمار (31,7%) ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك (14,9%) ووزارة الزراعة والصيد البحري (13,8%) وإدارة الدفاع الوطني (7%) ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي (7,6%).

الجدول رقم 29 : توزيع اعتمادات الأداء برسم سنة 2017 حسب القطاعات الوزارية

(مليون درهم)

النسبة (%)	2017	القطاعات الوزارية والمؤسسات الأخرى
31,7	20.176,0	الاقتصاد والمالية-التكاليف المشتركة
13,9	8.813,0	الزراعة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
14,9	9.469,0	التجهيز، النقل واللوجستيك
7,0	4.473,0	إدارة الدفاع الوطني
7,6	4.855,0	التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
24,9	15.785,8	القطاعات الوزارية والمؤسسات الأخرى
100,0	63.571,8	المجموع

المصدر: قانون المالية لسنة 2017

2.3. الاعتمادات المرحلة

85. بلغت الاعتمادات المرحلة ما مجموعه 15.746,7 مليون درهم برسم سنة 2017 مقابل 16.307 مليون درهم سنة 2016، مؤكدة بذلك منحها التنزلي في أفق تطبيق المادة 63 من القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلقة بتسقيف الإعتمادات المرحلة ابتداء من فاتح يناير 2018.

86. ويتبين أن حصة الاعتمادات المرحلة من مجموع اعتمادات الأداء، باستثناء التكاليف المشتركة للاستثمار، قد تراجعت من 48 % سنة 2015 إلى 40 % سنة 2016 ليصل إلى 36,3 % في سنة 2017.

87. وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في حصة الاعتمادات المرحلة مقارنة مع مجموع اعتمادات الأداء المفتوحة بالنسبة لميزانية الاستثمار برسم سنة 2017، يلاحظ أن خمس وزارات تجاوزت الاعتمادات المرحلة في ميزانياتها سقف 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة برسم سنة 2017 ويتعلق الأمر بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (143 %) والداخلية (76 %) والطاقة والمعادن والتنمية المستدامة (47 %) والتجهيز والنقل واللوجستيك (44 %) والصحة (33 %).

الجدول رقم 30 : نسبة الاعتمادات المرحلة من اعتمادات الأداء المفتوحة برسم سنة 2017

نسبة الاعتمادات المرحلة من اعتمادات الأداء المفتوحة (%)	الاعتمادات المرحلة (مليون درهم)	اعتمادات الأداء (مليون درهم)	القطاعات الوزارية والمؤسسات الأخرى
143	1.427,8	998,5	الأوقاف والشؤون الإسلامية
76	2.152,0	2.831,0	الداخلية
47	505,7	1.060,0	الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
44	4.207,0	9.469,0	التجهيز، النقل واللوجستيك
33	808,0	2.400,0	الصحة
30	2.657,7	8.813,0	الزراعة والصيد البحري
27	1.206,8	4.473,0	إدارة الدفاع الوطني
19	146,5	747,0	السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
13	111	837,6	اعداد التراب الوطني والتعمير الاسكان وسياسة المدينة
11	223	1.925,0	الشباب والرياضة
6	301,9	4.855,0	التربية الوطنية والتكوين المهني والعليم العالي والبحث العلمي
5	112,6	2.217,0	الصناعة، التجارة، الاستثمار والاقتصاد الرقمي
0	0,0	20.176,0	الاقتصاد والمالية-التكاليف المشتركة
0	0,0	456,0	رئاسة الحكومة
81	1.886,7	2.313,7	قطاعات وزارات ومؤسسات اخرى
25	15.746,7	63.571,8	المجموع

88. ومن جهة أخرى، بلغت الاعتمادات الملغاة عند نهاية سنة 2016 حوالي 4.869 مليون درهم، أي نسبة 23% من حجم الاعتمادات المتوفرة عند نهاية نفس السنة (20.616 مليون درهم). ويوضح الجدول أسفله تطور الاعتمادات الملغاة مقارنة مع الاعتمادات المتوفرة عند نهاية سنتي 2015 و2016.

الجدول رقم 31 : الاعتمادات الملغاة مقارنة مع الاعتمادات المتوفرة عند نهاية سنتي 2015 و 2016

(مليون درهم)		
نوعية الاعتمادات	عند نهاية 2015	عند نهاية 2016
الاعتمادات المتوفرة عند نهاية السنة	21.241	20.616
الاعتمادات الملغاة عند نهاية السنة	4.934	4.869
الاعتمادات الملغاة/ الاعتمادات المتوفرة	23 %	24 %

المصدر: قانون التصفية لسنة 2016 ومشروع قانون التصفية لسنة 2017

جواب وزير الاقتصاد والمالية

يجب الإشارة إلى أن القاعدة الجديدة المعتمدة في القانون التنظيمي للمالية، والتي تقضي بتحديد سقف الاعتمادات المرحلة في حدود 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار

للسنة المالية الجارية دخلت حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2018. كما تم بموجب قانون المالية لسنة 2018 إلغاء اعتمادات الأداء المرحلة المتعلقة بالنفقات التي لم تكن محل أمر بالأداء مؤثر عليه من طرف مصالح الخزينة العامة للمملكة لمدة سنتين، مالم تنجز الأشغال أو الخدمات المتعلقة بها ولم تكن محل أي مسطرة قضائية. وقد ساهمت هذه التدابير في التخفيف المتواصل من حجم الاعتمادات المرحلة، إذ سجلت 11,037 مليار درهم حسب النتائج المؤقتة لتنفيذ قانون المالية لسنة 2018، مما يعني أن كل الجهود المبذولة مكنت من تقليص الاعتمادات المرحلة إلى حوالي النصف خلال الخمس السنوات الماضية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن القانون التنظيمي للمالية، طبقا لمقتضيات الفصل 63 منه وفي إطار مقارنة التدرج، قد أجاز إمكانية تخفيض سقف 30% بموجب قانون المالية للسنة.

3.3. أموال المساعدة

89. تنص المادة 34 من القانون التنظيمي لقانون المالية على أن تدرج أموال المساعدة المدفوعة من قبل أشخاص اعتباريين غير الدولة أو ذاتيين للمساهمة مع أموال الدولة في نفقات ذات مصلحة عامة.

90. خلال سنة 2017، واصلت أموال المساعدة في وتيرتها التنازلية لتستقر في 816,6 مليون درهم، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 35% مقارنة مع سنة 2016. ويوضح الجدول أسفله تطور أموال المساعدة المرصودة لنفقات الاستثمار فيما بين 2015 و2017.

الجدول رقم 32 : تطور أموال المساعدة المرصودة لنفقات الاستثمار فيما بين 2015 و2017

2017	2016	2015	بمليون الدراهم
816,6	1.253,0	2.120,0	أموال المساعدة
-35	-41	---	نسبة التغيير (%)

المصدر: قانون التصفية لسنتي 2015 و2016 ومشروع قانون التصفية لسنة 2017

91. وقد استفادت من أموال المساعدة بنسبة 97% كل من وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك (35%) ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (28%) ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي (22%) وإدارة الدفاع الوطني (12%).

ويبين الجدول التالي توزيع أموال المساعدة حسب القطاعات الوزارية برسم سنة 2017.

الجدول رقم 33 : توزيع أموال المساعدة حسب القطاعات الوزارية برسم سنة 2017

النسبة (%)	أموال المساعدة (مليون درهم)	القطاعات الوزارية أو المؤسسات
35,1	286,6	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
28,0	228,8	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
22,2	180,9	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
11,9	97,5	إدارة الدفاع الوطني
1,1	8,7	وزارة الثقافة والاتصال
1,0	8,2	وزارة الداخلية
0,5	4,0	المحاكم المالية
0,2	1,5	وزارة الصحة
100,0	816,6	المجموع

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017

92. باستثناء كل من وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والمحاكم المالية ووزارة الداخلية ووزارة الثقافة والاتصال التي سجلت ارتفاعا طفيفا في أموال المساعدة فإن كل القطاعات الوزارية الأخرى سجلت تراجعا ملحوظا على مستوى هذه الاعتمادات. ويبين الجدول التالي توزيع أموال المساعدة على الوزارات ما بين سنتي 2016 و2017.

الجدول رقم 34 : توزيع أموال المساعدة على الوزارات فيما بين 2016 و2017

(مليون درهم)

نسبة التطور (%)	2017	2016	الوزارات أو المؤسسات
-67,2	228,9	697,0	الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
9,0	286,7	263,0	التجهيز، النقل واللوجستيك
-17,4	97,6	118,0	إدارة الدفاع الوطني
-100,0	0,0	40,0	الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
-100,0	0,0	30,0	الاقتصاد والمالية-النفقات المشتركة
-100,0	0,0	9,0	الاقتصاد والمالية
92,4	180,9	94,0	التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
-25,0	1,5	2,0	الصحة
300,0	4,1	1,0	المحاكم المالية
-	8,2	0,0	الداخلية
-	8,7	0,0	الثقافة والاتصال
-35,0	816,6	1.253,0	المجموع

المصدر: قانون التصفية لسنة 2016 ومشروع قانون التصفية لسنة 2017

4.3. التكاليف المشتركة-الاستثمار

93. يتكون فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار من الإمدادات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية والتحويلات المالية إلى الحسابات الخصوصية للخرينة. وتهدف هذه النفقات أساسا لتمويل المشاريع الكبرى المهيكلة ودعم السياسات والاستراتيجيات القطاعية.

94. وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة ضمن فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار برسم سنة 2017 ما مجموعه 20.176 مليون درهم، أي 32% من إجمالي اعتمادات الاستثمار (63.571 مليون درهم)، مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 3% مقارنة بسنة 2016 (20.868 مليون درهم)، ويعتبر هذا الانخفاض الثاني من نوعه منذ سنة 2014، كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم 35 : تطور اعتمادات التكاليف المشتركة-الاستثمار بين 2014 و2017

(مليون درهم)

السنوات	اعتمادات التكاليف المشتركة-الاستثمار	معدل التطور السنوي (%)	اعتمادات الأداء - ميزانية الاستثمار	نسبة التكاليف المشتركة من اعتمادات الاستثمار (%)
2014	17.349	-7	49.502	35
2015	17.884	3	54.091	33
2016	20.868	17	61.392	34
2017	20.176	-3	63.571	32

المصدر: قوانين المالية والميزانيات القطاعية للسنوات 2014 إلى 2017

95. ويستنتج من خلال توزيع اعتمادات الأداء المفتوحة ضمن فصل التحملات المشتركة-الاستثمار برسم قانون المالية لسنة 2017 أن 99% من اعتمادات هذا الفصل رصدت لثلاثة أصناف من النفقات وهي " المساهمات والمساعدات المختلفة" بنسبة 24,2% و "التحويلات لفائدة الحسابات الخصوصية للخرينة" بنسبة 29,6% و " تحديث المعدات" بنسبة 45,1%. ويبين الجدول أسفله تطور اعتمادات الاستثمار المفتوحة والنهائية برسم سنتي 2016 و2017 لهذه الأصناف.

الجدول رقم 36 : تطور الإعتمادات المفتوحة والنهائية ضمن فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار بين 2016 و2017

(مليون درهم)

الفقرات	الإعتمادات المفتوحة 2016	الإعتمادات النهائية 2016	نسبة تغيير الإعتمادات (%)	الإعتمادات المفتوحة 2017	الإعتمادات النهائية 2017	نسبة تغيير الإعتمادات (%)
تحديث المعدات	10.053	10.223	2	4.878	5.302	8,6
التحويلات لفائدة الحسابات الخصوصية للخرينة	6.300	5.053	-20	5.974	6.550	9,6
المساهمات والمساعدات المختلفة	4.280	6.386	49	9.094	9.094	0,0
مختلفات	235	236	0	230	230	0,0
المجموع	20.868	21.898	5	20.176	21.176	4,9

المصدر: الميزانيات القطاعية والحساب الإداري لوزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2016 و2017

96. ويُعزى الفرق بين الإعتمادات المفتوحة والإعتمادات النهائية إلى مليار درهم تم فتحها بموجب قرارات وزير المالية، طبقاً لمقتضيات المادتين 22 و27 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

97. وبلغت التكاليف المشتركة-الاستثمار التي تم تنفيذها 20.620 مليون درهم، أي 102% من إجمالي الإعتمادات المفتوحة برسم سنة 2017 (20.176 مليون درهم). ويبيّن تحليل تنفيذ نفقات الاستثمار للميزانية العامة أن هذه النفقات كانت موضوع تحويلات مهمة من فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار إلى الحسابات الخصوصية للخرينة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

98. وبالتالي يلاحظ أن فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار يبقى وسيلة ميزانية مرحلية في انتظار تحويل جل الإعتمادات المفتوحة في إطارها، بموجب قانون المالية، لفائدة الحسابات الخصوصية للخرينة والمؤسسات والمقاولات العمومية. فعلى سبيل الإشارة، تم برسم سنة 2017، تحويل ما مجموعه 20.437 مليون درهم، أي 99% من إجمالي اعتمادات التكاليف المشتركة-الاستثمار، منها 73,5% لصالح الحسابات الخصوصية للخرينة و25,6% لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية. ويوضح الجدول أسفله توزيع هذه التحويلات.

الجدول رقم 37 : نفقات الاستثمار المنجزة برسم سنتي 2016 و 2017

2017			نفقات الاستثمار (مليون درهم)
نسبة التنفيذ (%)	الحصة (%)	الانجازات	
96,9	73,5	15.158	التحويلات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة
99,6	25,6	5.279	المساهمات والمساعدات المختلفة
82,7	0,9	182	مختلفات
97,4	100,0	20.620	المجموع

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

99. ودون الأخذ بعين الاعتبار نفقات فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار، التي لا تعدو كونها مجرد عمليات محاسبية لا تشكل أي صعوبات في التنفيذ، فقد انخفضت نسبة إصدار نفقات الاستثمار من 80% إلى 73% ونسبة التنفيذ من 75% إلى 68%. ويبقى هذا المستوى ضعيفا نسبياً، مما يؤثر على الصعوبات في برمجة وإنجاز المشاريع المقررة في الميزانية. ويلخص الجدول التالي نسب الالتزام والإصدار والتنفيذ لنفقات الاستثمار دون احتساب التكاليف المشتركة-الاستثمار.

الجدول رقم 38: نفقات الاستثمار المنجزة دون احتساب التكاليف المشتركة-الاستثمار خلال سنة 2017

نسبة الإصدار %	نسبة الالتزام %	نسبة التنفيذ %	النفقات التي تم صرفها	النفقات التي تم الالتزام بها	الاعتمادات النهائية	نوع النفقات (مليون درهم)
83	95	79	67.011	80.673	84.879	مجموع نفقات الاستثمار
100	97	97	20.620	20.620	21.176	النفقات المشتركة-الاستثمار
77	94	73	46.391	60.053	63.703	نفقات الاستثمار دون احتساب النفقات المشتركة

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017

100. ويبين الجدول أسفله نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار لأهم الوزارات والمؤسسات.

الجدول رقم 39: نفقات الاستثمار المنجزة خلال سنة 2017 حسب الوزارات

(مليون درهم)

نسبة التنفيذ (%)	النفقات	مجموع الاعتمادات	القطاعات الوزارية أو المؤسسات
97,4	20.620,1	21.176,0	وزارة الإقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة
68,3	10.602,6	15.513,7	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
72,6	8.496,8	11.700,1	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
79,4	4.611,4	804,6 .5	إدارة الدفاع الوطني
60,6	3.443,8	681,5 .5	وزارة الداخلية
95,0	5.069,7	338,1 .5	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
71,7	2.300,8	210,0 .3	وزارة الصحة
47,9	1.161,9	426,4 .2	وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية
84,3	1.965,3	330,4 .2	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
81,5	1.750,7	2.148,1	وزارة الشباب والرياضة
99,7	1.801,0	1.806,4	رئيس الحكومة
77,4	1.212,2	1.566,8	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
59,0	560,2	948,9	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
76,3	716,1	938,0	وزارة الثقافة والإتصال
80,7	721,9	894,4	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
46,8	403,6	863,0	وزارة العدل
53,4	366,4	686,6	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
69,4	407,8	587,4	المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
63,5	312,8	492,9	وزارة الإقتصاد والمالية
63,5	486,6	766,7	وزارات ومؤسسات أخرى
78,9	67.011,6	84.879,7	المجموع

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017

جواب وزير الإقتصاد والمالية

يجب التذكير بأن النفقات المتعلقة بتمويل المشاريع الكبرى المهيكلة، بحكم طابعها الأفقي، تدرج ضمن ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة، ويتم برمجتها عادة وفقا لاتفاقيات تعقد بين الدولة والأطراف المعنية. ومنذ سنة 2018، لا تبرمج في تلك الميزانية إلا مساهمة وزارة الإقتصاد والمالية في تنفيذ هذه المشاريع. في حين، تتم برمجة مساهمة كل قطاع وزاري ضمن الميزانية القطاعية المخصصة له.

وتدرج كذلك في تلك الميزانية العمليات المرتبطة بدعم تمويل بعض السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، ولا سيما إنعاش الاستثمار والتشغيل والمقاولات الصغرى والمتوسطة وكذا تمويل برامج التأهيل الحضري والقروي والجهوي، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بتحسين ظروف عيش المواطنين .

أما الباقي من النفقات فيخصص إجمالاً لتصفية الديون وإعادة الهيكلة وتحويلات أخرى لا يمكن برمجةها في الميزانيات القطاعية.

يجب الإشارة إلى أن النفقات المتعلقة بتمويل المشاريع الكبرى المهيكلة ذات الطابع الأفقي والتي لا يمكن ادراجها ضمن ميزانيات القطاعات الوزارية أو المؤسسات تدرج ضمن ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة، وبالتالي فإنه لا يمكن عدم احتساب نفقات فصل التكاليف المشتركة- الاستثمار عند تحديد نسبة إصدار أو ونسبة تنفيذ نفقات الاستثمار. من هنا يتبين أن نسب الانجاز المسجلة على مستوى ميزانيات الاستثمار تعكس بشكل دقيق ومباشر مدى التقدم الفعلي في إنجاز المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع.

4. نفقات الدين العمومي

101. يدخل في نطاق دين الخزينة استهلاك القروض الطويلة والمتوسطة المدى المقترضة على المستوى الداخلي والقروض الخارجية من جهة، ونفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بدين الخزينة ككل، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقروض القصيرة المدى من جهة أخرى¹⁶.

102. بلغت الاعتمادات المفتوحة لنفقات خدمة الدين 73.356 مليون درهم برسم سنة 2017، منها 45.882 مليون درهم مخصصة لاستهلاك الديون المتوسطة والطويلة الأمد و27.474 مليون درهم لأداء الفوائد والعمولات.

103. في حين بلغت النفقات المنجزة 71.367 مليون درهم، منها 44.648 مليون درهم من أجل استهلاك الدين و26.719 مليون درهم برسم الفوائد والعمولات. واستناداً إلى هذه المعطيات، شكلت النفقات المرتبطة بخدمة الدين العمومي 21,6% من نفقات الميزانية العامة برسم سنة 2017، مقابل 19,6% سنة 2016.

¹⁶ المادتان 16 و30 من القانون التنظيمي رقم 7-98 لقانون المالية.

IV. الحسابات الخصوصية للخزينة

1. نظرة عامة

104. انتقل عدد الحسابات الخصوصية للخزينة من 74 سنة 2016 إلى 71 سنة 2017، بعد حذف حسابين للتمويل هما: "القروض الممنوحة للعصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرابين" و"القروض الممنوحة لمؤسسات تهيئة الأراضي والإسكان" وكذا حذف الحساب المرصد لأموال خصوصية "صندوق أجرة الخدمات المقدمة من قبل الوزارة المكلفة بالمالية برسم مصاريف رقابة ومراقبة مقاولات التأمين وإعادة التأمين". ويوضح الجدول التالي تطور عدد الحسابات الخصوصية للخزينة حسب الأصناف خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017.

الجدول رقم 40 : تطور عدد الحسابات الخصوصية للخزينة حسب الأصناف

السنة	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية	حسابات التمويل	حسابات النفقات من المخصصات	حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	حسابات العمليات النقدية	المجموع
2012	55	13	6	3	2	79
2013	55	13	6	3	2	79
2014	56	8	6	3	2	75
2015	57	8	6	3	2	76
2016	57	8	4	3	2	74
2017	56	6	4	3	2	71

المصدر: التقرير الخاص بالحسابات الخصوصية للخزينة المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2019

105. بلغت مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة سنة 2017 ما مجموعه 95.161 مليون درهم، أي بزيادة نسبتها 5,4 %، في حين بلغت نفقاتها 81.384 مليون درهم، أي بزيادة نسبتها 6,6 %. وتمثل مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة 23% من مجموع مداخيل ميزانية الدولة كما تمثل نفقاتها 20% من مجموع نفقات ميزانية الدولة، وتتخذ هذه النسب منحى تصاعديا كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم 41 : تطور وزن الحسابات الخصوصية للخزينة بالمقارنة مع الميزانية العامة للدولة

2017	2016	2015	المدخلات والنفقات (مليون درهم)
95.161	90.247	77.796	(1) مدخلات الحسابات الخصوصية للخزينة
307.857	294.897	292.103	(2) مدخلات الميزانية العامة للدولة
31%	31%	27%	(2) / (1) (%)
410.700	393.431	376.814	(3) مدخلات ميزانية الدولة
23%	23%	21%	(3) / (1) (%)
81.384	76.375	66.178	(4) نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة
329.951	277.632	303.197	(5) نفقات الميزانية العامة للدولة
25%	28%	22%	(4) / (5) (%)
414.285	391.958	371.992	(6) نفقات ميزانية الدولة
20%	19%	18%	(4) / (6) (%)

المصدر: قانوني التصفية برسم سنة 2015 و2016 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2017

106. وتتسم الحسابات الخصوصية للخزينة بأهمية رصيدها المتراكم الذي بلغ سنة 2017 ما قدره 136.475 مليون درهم، أي بزيادة نسبتها 11% مقارنة مع سنة 2016. ويوضح الجدول التالي تطور مدخلات ونفقات وأرصدة هذه الحسابات بين سنتي 2015 و2017.

الجدول رقم 42 : تطور المدخلات والنفقات المحققة للحسابات الخصوصية للخزينة بين سنتي 2015 و2017

نسبة التطور ما بين 2016 و2017 (%)	2017	2016	2015	المدخلات والنفقات (مليون درهم)
5	95.161	90.247	77.796	المدخلات
9	104.407	95.778	85.461	الالتزام بالنفقات
7	81.384	76.375	66.178	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها
-1	13.777	13.872	11.618	الرصيد السنوي
11	136.475	122.786	110.145	الرصيد الإجمالي المتراكم

المصدر: قانوني التصفية برسم سنة 2015 و2016 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2017

جواب وزير الاقتصاد والمالية

تجدر الإشارة إلى أن الحسابات الخصوصية للخزينة تعتبر من بين أهم مكونات ميزانية الدولة والتي تساهم في تفعيل توجهات الحكومة الرامية إلى ضمان استعمال أنجع لموارد الميزانية المرصدة لهذه الحسابات وترشيد النفقات المبرمجة في هذا الإطار، ولا سيما من خلال التطبيق التدريجي للمقاربة الجديدة لبرمجة ولتدبير الميزانية المرتكزة على النتائج ونجاعة الأداء. وبناء

عليه، وضع لها المشرع، من خلال القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، ضوابط جديدة خاصة من حيث شروط إحداثها ودوافع حذفها لكونها تشكل استثناء لبعض المبادئ الميزانية من جهة، ومن جهة ثانية، نظرا للدور الفعال الذي تلعبه هذه الحسابات باعتبارها رافعة أساسية لتنفيذ مختلف السياسات والاستراتيجيات القطاعية.

وهكذا وطبقا لأحكام المادة 28 من القانون التنظيمي لقانون المالية، يرحل رصيد كل حساب خصوصي من سنة إلى أخرى وتعتبر دائنة على الدوام أرصدة الحسابات المرصدة لأموال خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات، وذلك نظرا لكون كثير من نفقات هذه الحسابات لا يمكن أن يتم إنجازها خلال سنة واحدة اعتبارا لطبيعة المشاريع المعنية مثل إنجاز وصيانة الطرق وبناء وتجهيز المؤسسات السجنية وبناء البنيات الرياضية.

وتخضع كيفية صرف أرصدة الحسابات الخصوصية للخرينة، لأحكام المادة 28 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه والتي تنص على أن عمليات تلك الحسابات تقرر ويؤذن بها وتنفذ طبق نفس الشروط المتعلقة بعمليات الميزانية.

كما أن قانون المالية للسنة ينص على حجم مداخيل ونفقات الحسابات الخصوصية للخرينة كما يحدد المبلغ الأقصى لسقف النفقات التي يمكن أن تدرج فيها. ويمكن منح ترخيصات بالالتزام مقدما لفائدة الحسابات المرصدة لأموال خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات بموجب قانون المالية للسنة في حدود مبلغ أقصى يقدره قانون المالية للسنة.

وعليه، فإن مبلغ 136,5 مليار درهم الذي يمثل رصيد هذه الحسابات المتراكم القابل للترحيل من السنوات الفارطة، يضم في جزء منه الالتزامات المدرجة على مستوى برامج استعمال هذه الحسابات، في حين أن الجزء الآخر هو عبارة عن التزامات مدرجة في إطار اتفاقيات، والتي سيتم تنفيذها على مراحل وبشكل تدريجي خلال عدة سنوات، بحسب تقدم إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار هذه الاتفاقيات.

وعليه، لا يجب تحليل ارتفاع الأرصدة بمعزل عن الالتزامات التي تحتوي عليها هذه الأرصدة وخاصة في إطار الاتفاقيات المبرمة بالأساس مع الجماعات الترابية.

2. مداخيل الحسابات الخصوصية للخرينة

107. بلغت المداخيل الإجمالية للحسابات الخصوصية للخرينة برسم سنة 2017 ما مجموعه 95.161,1 مليون درهم، مقابل توقعات قدرها 77.871,2 مليون درهم، أي بنسبة تنفيذ قدرها 122%. وقد عرفت حسابات التمويل وحسابات النفقات من المخصصات تجاوزات للتوقعات برسم قانون المالية حيث سجلت على التوالي نسبة 223% و128%، كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم 43 : موارد الحسابات الخصوصية للخرينة برسم سنة 2017

نسبة الانجاز (%) (2)/(1)	المداخيل المحصلة (2)	الحقوق المثبتة الصافية	توقعات قانون المالية 2017 (1)	الحساب الخصوصية (مليون درهم)
121	81.275,0	81.273,2	66.949,3	الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
-	0,0	0,0	0,0	حسابات الانخراط في الهيئات الدولية
14	14,4	14,4	100,0	حسابات العمليات النقدية
223	47,7	47,7	21,4	حسابات التمويل
128	13.824,0	13.824,0	10.800,5	حسابات النفقات من المخصصات
122	95.161,1	95.159,3	77.871,2	المجموع

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم سنة 2017 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

108. ويتضح من الجدول أعلاه أن مداخيل الحسابات المرصدة لأمر خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات تمثل 99,9% من إجمالي مداخيل الحسابات الخصوصية للخرينة، مسجلة على التوالي 85,4% و14,5%. ويعرض الجدول التالي تطور مداخيل الحسابات الخصوصية للخرينة بين سنتي 2016 و2017.

الجدول رقم 44 : موارد الحسابات الخصوصية للخرينة ما بين سنتي 2016 و2017

تطور المداخيل المحصلة (%)	2017			2016			نوع الحساب الخصوصية (مليون درهم)
	نسبة الإنجاز (%)	الموارد المحصلة	الحقوق المثبتة الصافية	نسبة الإنجاز (%)	الموارد المحصلة	الحقوق المثبتة الصافية	
7,6	100	81.275,0	81.273,2	100,2	75.507,0	75.356,5	الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
-	-	0,0	0,0	-	-	-	حسابات الانخراط في الهيئات الدولية
-85,2	100	14,4	14,4	100,0	97,4	97,4	حسابات العمليات النقدية
17,7	100	47,7	47,7	100,0	40,5	40,5	حسابات التمويل
-5,3	100	13.824,0	13.824,0	100,0	14.602,3	14.602,3	حسابات النفقات من المخصصات
5,4	100	95.161,1	95.159,3	100,2%	90.247,2	90.096,7	المجموع

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم سنة 2017 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

3. نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة

109. عرفت الاعتمادات النهائية للحسابات الخصوصية للخرينة زيادة مهمة مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية بنسبة 159%. وبلغت هذه النسبة فيما يتعلق بالحسابات المرصدة لأموال خصوصية 167%. لكن بالمقابل لم تعرف نسب الالتزام تحسناً موازياً، كما يتضح من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم 45 : توقعات وتنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة لسنة 2017

(مليون درهم)

الحساب الخصوصي	توقعات قانون المالية 2017	الاعتمادات النهائية	نسب تطور الاعتمادات (%)	الالتزامات بالنفقات	نسبة الالتزام (%)	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	نسبة النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها (%)
الحسابات المرصدة لأموال خصوصية (1)	58.712,3	156.602,1	167	78.965,9	50	67.864,5	86
مجموع الحسابات الخصوصية للخرينة (2)	70.671,9	182.865,1	159	104.407,4	57	81.383,9	78
نسبة الحسابات المرصدة لأموال خصوصية (1)/(2)	%83	%86	-	%76	-	%83	-

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم سنة 2017 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

110. ومقارنة مع سنة 2016، ارتفعت نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة من 76.375,2 مليون درهم إلى 81.383,9 مليون درهم سنة 2017، أي بزيادة قدرها 6,6%. كما عرف إصدار النفقات انخفاضا إذ انتقلت نسبة النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها من 79,7 % سنة 2016 إلى 78 % سنة 2017 في حين سجلت نسبة الالتزام بالنفقات بين هاتين السنتين ارتفاعا طفيفا إذ انتقلت من 56,1% سنة 2016 إلى 57 % سنة 2017. ويوضح الجدول التالي تطور هذه النفقات بين سنتي 2016 و2017.

الجدول رقم 46 : تنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة ما بين سنتي 2016 و2017

(مليون درهم)

2017			2016			الحساب الخصوصي
نسبة النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها (%)	نسبة الالتزام (%)	الاعتمادات النهائية	نسبة النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها (%)	نسبة الالتزام (%)	الاعتمادات النهائية	
86	50	156.602,1	89	49	146.077,4	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
100	29	1.159,1	100	28	1.128,4	حسابات الانخراط في الهيئات الدولية
100	-	-	100	-	-	حسابات العمليات النقدية
-	-	-	-	-	-	حسابات التمويل
52	100	25.103,9	52	100	23.508,6	حسابات النفقات من المخصصات
78	57	182.865,1	80	56	170.714,4	المجموع

المصدر: قانون التصفية برسم سنة 2016 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2017

4. الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

111. بالنظر لمداخيلها ونفقاتها، تشكل الحسابات المرصدة لأموال خصوصية الصنف الأكثر أهمية مقارنة مع باقي الحسابات الخصوصية للخرينة حيث تشكل هذه الفئة 85,4% من مجموع المداخيل المحصلة و83,4% من مجموع النفقات التي تم إصدارها. وقد مكن فحص مداخيل ونفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية من تسجيل الملاحظات التالية:

1.4. مداخيل الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

112. حققت بعض الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، خلال السنة المالية 2017، مداخيل تفوق التوقعات بعدة أضعاف. ويقدم الجدول التالي الحسابات التي شهدت مداخيلها ارتفاعا بنسبة فاقت الضعف.

الجدول رقم 47 : الحسابات المرصدة لأموال خصوصية التي ضاعفت توقعات مداخيلها برسم سنة 2017

(مليون درهم)

بيان الحسابات			تقديرات الموارد لسنة 2017	الموارد المحصلة	نسبة تطور الموارد (%)	معامل التضاعف
صندوق مواكبة اصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن			114,0	2.358,8	1.969	20,7
صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني			30,0	434,3	348.1	14,5
الصندوق الوطني للعمل الثقافي			20,0	215,9	979	10,8
صندوق التنمية الفلاحية			500,0	3.472,8	595	6,9
مرصقات المصالح المالية			350,0	1.874,7	436	5,4
الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون			120,0	601,0	401	5,0
الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية			22,5	91,6	307	4,1
صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية			1.324,0	3.836,5	190	2,9
صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية			16,0	46,2	189	2,9
صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمخدرات الاحتياطية			5,0	13,9	178	2,8
الحساب الخاص بالاقطاعات من الرهان المتبادل			90,0	225,5	151	2,5
الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة			200,0	473,1	137	2,4
صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي			200,0	433,5	117	2,2
صندوق تنمية الصيد البحري			100,0	214,8	115	2,1
صندوق الأموال المتأتية من الإيداعات بالخزينة			360,0	732,8	104	2,0

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم سنة 2017 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

113. وعلاوة على ذلك، يلاحظ أن هذه الوضعية متواترة على مدى عدة سنوات، ويبين الجدول

التالي تطور المداخيل بين التوقعات والتحصيلات لبعض هذه الحسابات خلال الفترة

2015-2017.

الجدول رقم 48 : توقعات وتنفيذ موارد بعض الحسابات المرصدة لأموال خصوصية خلال الفترة 2015-2017

(مليون درهم)

بيان الحسابات			2015			2016			2017		
تقديرات الموارد	الموارد المحصلة	معامل التضاعف	تقديرات الموارد	الموارد المحصلة	معامل التضاعف	تقديرات الموارد	الموارد المحصلة	معامل التضاعف	تقديرات الموارد	الموارد المحصلة	معامل التضاعف
114,0	1.600,7	14	114	1.463,3	12,8	114,0	2.358,8	20,7	114,0	2.358,8	20,7
30,0	423,2	14,1	30	636,8	21,2	30,0	434,3	14,5	30,0	434,3	14,5
20,0	131,1	6,6	20	124,0	6,2	20,0	215,9	10,8	20,0	215,9	10,8
500,0	2.922,7	5,8	500	3.347,4	6,7	500,0	3.472,8	6,9	500,0	3.472,8	6,9

2017			2016			2015			بيان الحسابات
معامل التضاعف	الموارد المحصلة	تقديرات الموارد	معامل التضاعف	الموارد المحصلة	تقديرات الموارد	معامل التضاعف	الموارد المحصلة	تقديرات الموارد	
5,4	1.874,7	350,0	5,1	1.801,6	350	3,5	1.215,7	350,0	مرصداات المصالح المالية
5	601,0	120,0	3,8	458,9	120	3,6	431,4	120,0	الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون
4,1	91,6	22,5	4	89,9	22,5	3,6	80,3	22,5	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية
2,9	3.836,5	1.324,0	2,8	3.725,7	1.324,0	1	1.332,3	1.324,0	صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية
2,9	46,2	16,0	2,9	46,4	16	2,7	42,7	16,0	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية
2,8	13,9	5,0	1,2	6,1	5	0	0,0	5,0	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الاحتياطية
2,5	225,6	90,0	2,4	216,1	90	2,4	215,1	90,0	الحساب الخاص بالاقطاعات من الرهان المتبادل
2,4	473,1	200,0	0,9	171,4	200	1,3	264,4	200,0	الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة
2,2	433,6	200,0	3,3	659,3	200		502,5		صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي
2,1	214,8	100,0	2,2	174,7	80	2,1	155,4	75,0	صندوق تنمية الصيد البحري
2	732,8	360,0	1,8	635,0	360	1,5	552,3	360,0	صندوق الأموال المتأتية من الإيداعات بالخرزينة
1,7	1.351,1	800,0	1	828,5	800	1,6	1.295,3	800,0	الصندوق الوطني لتنمية الرياضة
1,5	619,5	400,0	1,6	620,8	400	1,3	538,3	400,0	الصندوق الخاص لدعم المحاكم

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم سنة 2017 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

114. وتعكس هذه الوضعية بعض أوجه القصور التي تعرفها عملية تقدير الموارد المتوقعة وعدم مراجعة هذه التقديرات على ضوء الموارد المحصلة من سنة لأخرى.

2.4. نفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

115. سجلت سنة 2017 إجراء تعديلات على الاعتمادات همت 47 حساباً خصوصياً للخزينة وذلك برفع أسقف التحويلات بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية بمبلغ إجمالي قدره 112,2 مليار درهم مقابل مبلغ 91,3 مليار درهم سنة 2016. وتستند هذه التعديلات إلى مقتضيات المادة 27 من القانون التنظيمي لقانون المالية والمادة 26 من المرسوم رقم 2.15.426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية الصادر في 28 رمضان 1436 الموافق لـ 15 يوليوز 2015.

116. وتنص هذه المادة على ما يلي: "ويمكن أن يرصد للحسابات المرصدة لأموال خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات، بقرار للوزير المكلف بالمالية، اعتماد إضافي يساوي الزيادة في المداخل المنجزة مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية. ويمكن كذلك أن يرصد للحسابات المذكورة، بقرار للوزير المكلف بالمالية، اعتماد إضافي يساوي فائض المداخل بالنسبة للأداءات المنجزة برسم السنة المالية المنصرمة، يتضمن عند الاقتضاء، بالنسبة لكل حساب، توزيع الفائض المذكور من قبل الأمر بالصرف والأمر المساعد بالصرف المعنيين". وقد سجلت بعض الحسابات الخصوصية للخزينة عمليات مهمة لرفع أسقف تحملاته يوضح هذه الحالة الجدول أسفله برسم السنة المالية 2017:

الجدول رقم 49 : الحسابات الخصوصية للخزينة التي عرفت رفعا لأسقف تحملاتها سنة 2017

النققات المأمور بصرفها بمؤشر عليها	الالتزامات بالنققات	المعامل المضاعف	الاعتمادات النهائية	تغيير الاعتمادات	الاعتمادات الأولية	بيان الحسابات (مليون درهم)
157,5	157,5		1.821,4	1.821,4	للتذكرة	صندوق التنمية الطاقية
0,0	0,0	124,4	622,1	617,1	5,0	صندوق الإصلاح الزراعي
354,3	568,2	41,3	1.238,5	1.208,5	30,0	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني
2.161,4	2.226,4	26,5	3.020,4	2.906,4	114,0	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرق الحضري والرباط بين المدن
75,6	75,6	25,9	583,0	560,5	22,5	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية
108,6	152,6	18,9	377,4	357,4	20,0	الصندوق الوطني للعمل الثقافي
671,1	1.201,7	15,6	1.868,8	1.748,8	120,0	الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون
57,3	85,3	14,2	3.133,9	2.913,9	220,0	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات
18,7	18,7	11,1	177,5	161,5	16,0	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية
1.606,0	1.606,0	9,9	14.275,0	12.835,0	1.440,0	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة
1.244,7	1.244,7	9,5	3.320,4	2.970,4	350,0	مرصدا المصالح المالية
3,8	26,3	9,0	90,1	80,1	10,0	صندوق تحديث الإدارة العمومية
3.448,8	3.515,1	7,1	3.537,3	3.037,3	500,0	صندوق التنمية الفلاحية
389,2	433,6	6,7	1.341,0	1.141,0	200,0	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي
546,1	1.734,2	6,0	2.385,4	1.985,4	400,0	الصندوق الخاص لدعم المحاكم
146,4	146,4	5,7	515,0	425,0	90,0	الحساب الخاص بالاقطاعات من الرهان المتبادل
245,0	318,5	5,0	1.005,9	805,9	200,0	الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة
50,0	50,0	5,0	799,6	639,6	160,0	صندوق التكافل العائلي
4,4	4,4	4,5	22,6	17,6	5,0	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمنحدرات الاحتياطية
649,8	649,9	4,3	2.138,9	1.638,9	500,0	الصندوق الوطني الغابوي
133,3	133,3	4,0	800,3	600,3	200,0	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية
2.876,1	2.876,1	3,9	11.584,0	8.584,0	3.000,0	صندوق دعم التماسك الاجتماعي
241,9	264,4	3,6	363,5	263,5	100,0	صندوق تنمية الصيد البحري
506,4	776,8	3,5	1.618,1	1.154,1	463,9	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر
6,1	6,1	3,4	54,3	38,3	16,0	صندوق تحديد وحماية وتثمين الملك العام البحري والمينائي
1.195,9	3.270,0	3,4	4.437,0	3.113,0	1.324,0	صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية
59,0	60,8	3,1	155,4	105,4	50,0	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي

النققات المأمور بصرفها المؤشر عليها	الالتزامات بالنققات	المعامل المضاعف	الاعتمادات النهائية	تغيير الاعتمادات	الاعتمادات الأولية	بيان الحسابات (مليون درهم)
368,6	399,8	3,0	5.200,8	3.473,0	1.727,8	صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات
3.502,6	6.326,1	2,9	8.980,6	5.884,6	3.096,0	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
2.264,5	2.264,6	2,8	5.602,9	3.602,9	2.000,0	صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري
1.391,5	2.569,4	2,8	2.784,0	1.784,0	1.000,0	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية
154,3	314,7	2,6	513,1	313,1	200,0	الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية
50,0	61,0	2,2	67,4	37,4	30,0	الصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي والاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة
4.439,6	4.439,8	2,1	5.760,9	3.060,9	2.700,0	الصندوق الخاص بالطرق
717,3	717,3	2,1	763,0	403,0	360,0	صندوق الأموال المتأتية من الإيداعات بالخزينة

المصدر: قانون المالية ومشروع قانون التصفية لسنة 2017 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

117. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من رفع سقف تحملات بعض الحسابات الخصوصية للخزينة بصفة ملحوظة، لم تعرف هذه الأخيرة تسجيل نفقات مهمة تفسر هذه الزيادات. ويبين الجدول أسفله الحسابات المرصدة لأمر خصوصية التي لم تتعد نفقاتها 50% من مداخيلها برسم سنة 2017.

الجدول رقم 50 : الحسابات المرصدة لأمر خصوصية التي لم تتعد نفقاتها 50% من اعتماداتها النهائية

(مليون درهم)

النققات/ الاعتمادات النهائية (%)	النققات	الاعتمادات النهائية	الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
0	0,0	600,0	صندوق تضامن مؤسسات التأمين
0	0,0	622,1	صندوق الإصلاح الزراعي
2	363,4	23.708,2	الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي
2	57,3	3.133,9	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات
4	3,8	90,1	صندوق تحديث الإدارة العمومية
6	50,0	799,6	صندوق التكافل العائلي
7	368,6	5.200,8	صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات
9	157,5	1.821,4	صندوق التنمية الطاقية
11	18,7	177,5	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية
11	6,1	54,3	صندوق تحديد وحماية وتأمين الملك العام البحري والمينائي
11	1.606,0	14.275,0	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة

النفقات/الاعتمادات النهائية (%)	النفقات	الاعتمادات النهائية	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
13	75,6	583,0	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية
17	133,3	800,3	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية
20	4,4	22,6	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الاحتياطية
23	546,1	2.385,4	الصندوق الخاص لدعم المحاكم
24	245,0	1.005,9	الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة
25	307,8	1.243,1	صندوق محاربة الغش الجمركي
25	2.876,1	11.584,0	صندوق دعم التماسك الاجتماعي
27	1.195,9	4.437,0	صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية
28	146,4	515,0	الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل
29	354,3	1.238,5	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني
29	108,6	377,4	الصندوق الوطني للعمل الثقافي
29	389,2	1.341,0	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي
30	154,3	513,1	الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية
30	649,8	2.138,9	الصندوق الوطني الغابوي
31	506,4	1.618,1	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر
32	34,1	107,9	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب
36	671,1	1.868,8	الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون
37	1.244,7	3.320,4	مرصقات المصالح المالية
38	59,0	155,4	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي
39	3.502,6	8.980,6	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
40	2.264,5	5.602,9	صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري
43	283,2	656,3	صندوق النهوض بتشغيل الشباب

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم سنة 2017 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

جواب وزير الاقتصاد والمالية

ينص قانون المالية للسنة على حجم مداخيل و نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة كما يحدد المبلغ الأقصى لسقف النفقات التي يمكن أن تدرج فيها. ويمكن منح ترخيصات بالالتزام مقدما لفائدة الحسابات المرصدة لأموال خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات بموجب قانون المالية للسنة في حدود مبلغ أقصى يقدره قانون المالية للسنة. هذا، ويجب التأكيد على الطبيعة التقديرية للاعتمادات المقيدة في الحسابات الخصوصية للخرينة.

ويمكن أن يرفع سقف هذه الحسابات بقرار للوزير المكلف بالمالية وذلك بفتح اعتماد إضافي يساوي الزيادة في المداخل المنجزة مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة خلال السنة بموجب قانون المالية. كما يمكن أن يرصد اعتماد إضافي يساوي فائض المداخل بالنسبة للأداءات المنجزة برسم السنة المالية المنصرمة .

وعليه فإن الزيادات المسجلة تخص أساسا الرفع من سقف هذه الحسابات كما هو مذكور سابقا.

3.4. أرصدة الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

118. يؤدي الفارق المسجل بين نفقات ومداخل الحسابات المرصدة لأموال خصوصية إلى تراكم أرصدة دائنة مهمة. ففي سنة 2017، حققت هذه الحسابات فائضا بلغ 13.410 مليون درهم، مقابل توقعات قدرت ب 8.237 مليون درهم. مما يشكل ارتفاعا في الرصيد السنوي مقارنة مع سنة 2016، حيث حققت هذه الحسابات فائضا بلغ 11.756 مليون درهم، مقابل توقعات قدرت في 13.236 مليون درهم.

119. وتستمر هذه الحسابات المرصدة لأموال خصوصية في تسجيل أرصدة مرحلة مهمة بلغت 129.500 مليون درهم عند متم سنة 2017 مواصلة بذلك منحها التصاعدي مما يؤشر على ضعف البرمجة والمتابعة لمختلف عملياتها. ويوضح الجدول التالي حجم هذه الأرصدة.

الجدول رقم 51 : تطور أرصدة الحسابات المرصدة لأموال خصوصية ما بين 2012 و 2017

(مليون درهم)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
81.275	75.507	159.115	147.192	54.940	50.193	مجموع المداخل
67.864	63.751	53.633	53.435	42.587	41.873	مجموع النفقات
129.500	116.089	104.334	93.757	80.252	67.899	الرصيد المرحل
11,5	11,3	11,2	16,8	18,2	-	نسبة تطور الرصيد (%)

المصدر: قوانين التصفية للسنوات من 2012 إلى 2016 ومشروع قانون التصفية لسنة 2017 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

V. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

1. نظرة عامة

120. بلغ متوسط عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال الخمس سنوات الفارطة 205 مرفقا، في حين سجل هذا العدد ارتفاعا طفيفا خلال سنة 2017 ليبلغ 208 (مقابل 204 سنة 2016) مرفقا منها 89 بقطاع الصحة و60 بقطاع التعليم والتكوين المهني وهو ما يمثل نسب 43,6% و29% على التوالي من العدد الإجمالي لهذه المرافق.

121. ويعزى هذا الارتفاع إلى إحداث مرافق جديدة، طبقا لمقتضيات المادة 10 من قانون المالية لسنة 2017، وهي مصالح السوقيات والمعدات التابعة لقطاع التجهيز وثلاث مصالح أخرى تابعة لقطاع التعمير وهي المدارس الوطنية للهندسة المعمارية. وبالموازاة مع ذلك، تم حذف مرفقين وهما "المصلحة المستقلة للكحول" و"المدرسة الوطنية للإدارة".

122. وتمثل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للقطاع الاجتماعي 77% من العدد الإجمالي، في حين لا تتجاوز نسبة المرافق التابعة للقطاع الاقتصادي 18%.

الجدول رقم 52 : توزيع عدد المرافق المسيرة بصورة مستقلة حسب القطاعات

القطاع	المجال	العدد	النسبة (%)
الاجتماعي	الصحة	89	43
	التعليم والتكوين المهني	60	29
	الأنشطة الترفيهية	8	4
	أنشطة اجتماعية أخرى	4	2
المجموع		161	77
الاقتصادي	النقل والماء وبنيات اقتصادية أخرى	19	9
	الفلاحة والصيد والغابات	5	2
	أنشطة اقتصادية أخرى	14	7
المجموع		38	18
قطاعات أخرى	السلطات والمصالح العامة	9	4
المجموع		208	100

المصدر: التقارير المتعلقة بالمرافق المسيرة بصورة مستقلة المرفقة بقوانين المالية

123. وقد سجلت موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة انخفاضاً بلغ 605 مليون درهم مقارنة بسنة 2016، كما انخفضت نفقاتها بـ 699 مليون درهم. وتوزعت موارد ونفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة من سنة 2013 إلى سنة 2017 على الشكل التالي:

الجدول رقم 53 : تطور موارد ونفقات المرافق المسيرة بصورة مستقلة ما بين 2013 و2017

2017	2016	2015	2014	2013	(مليون درهم)
7.682	8.287	6.915	6.911	6.639	الموارد
2.949	3.648	2.617	2.878	2.541	النفقات
4.733	4.639	4.298	4.033	4.098	الرصيد

المصدر: قوانين التصفية (2012-2016) ومشروع قانون التصفية لسنة 2017

2. موارد ونفقات الاستغلال

1.2. موارد الاستغلال

124. بلغت التوقعات الأولية لموارد الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم قانون المالية لسنة 2017 ما قدره 2.198 مليون درهم، فيما سجلت التوقعات النهائية مبلغ 3.873 مليون درهم أي بنسبة ارتفاع 176%. حيث سجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لبعض القطاعات الوزارية تغييرات مهمة في توقعات موارد الاستغلال فاقت 100%.

125. وقد تم تحصيل ما مجموعه 3.610 مليون درهم، بنسبة الإنجاز بلغت 93,2% مقارنة بالتوقعات النهائية. ويلخص الجدول التالي توزيع توقعات وإنجازات موارد الاستغلال حسب القطاعات الوزارية.

الجدول رقم 54 : توقعات وتنفيذ موارد الاستغلال لسنة 2017

نسبة الإنجاز (2)/(3) (%)	نسبة الإنجاز (1)/(3) (%)	الموارد المحصلة (3)	التوقعات النهائية (2)	توقعات قانون المالية (1)	القطاعات الوزارية (مليون درهم)
106	172	641,6	602,5	373,2	إدارة الدفاع الوطني
38	338	67,7	178,9	20,0	الأمانة العامة للحكومة
82	122	33,0	40,2	27,1	المنذوبية السامية للتخطيط
70	168	9,2	13,2	5,5	المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
96	168	30,2	31,5	18,0	رئيس الحكومة
103	41	14,9	14,4	36,3	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
107		0,9	0,8	0,0	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
99	215	182,6	184,2	85,0	وزارة الاقتصاد والمالية
95	134	26,7	28,2	20,0	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
102	333	701,9	686,4	210,5	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
203	318	15,9	7,8	5,0	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
61	101	17,0	27,9	16,8	وزارة الثقافة والاتصال
44	53	130,6	298,0	246,0	وزارة الداخلية
99	258	152,6	153,7	59,2	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
118	246	112,5	95,3	45,8	وزارة الشباب والرياضة
70	235	0,5	0,7	0,2	وزارة الشغل والإدماج المهني
130	393	78,6	60,2	20,0	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
97	135	1.239,4	1.278,5	919,5	وزارة الصحة
		0,0	0,0	4,0	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
96	113	8,5	8,8	7,5	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
66	110	1,0	1,5	0,9	وزارة العدل
90	187	145,5	161,1	77,8	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
93	164	3.610,7	3.873,9	2.198,2	المجموع

المصدر: مشروع قانون التصفية 2017

126. ومن حيث توزيع موارد الاستغلال المحصلة، فقد حققت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لخمسة قطاعات وزارية نسبة 51% من مجموع الموارد التي تم تحصيلها وهي وزارة الصحة (34%) ووزارة الاقتصاد والمالية (5%) ووزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي (4%) ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (4%) ووزارة الداخلية (4%).

جواب وزير الاقتصاد والمالية

التقديرات الواردة بقانون المالية لمداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تبقى مجرد توقعات يمكن تجاوزها بقرار حكومي خاصة في الحالتين التاليتين:

الحالة الأولى: وجود فائض للمداخيل متأتي من السنوات الماضية؛

الحالة الثانية: استخلاص موارد استثنائية (هبات أو إعانات، أو تزايد النشاط أو تغيير التعريفات بمرسوم ...) تفوق التقديرات المسجلة بقانون المالية. وعليه، فإن التغييرات المسجلة على مستوى التوقعات خاصة موارد الاستثمار، ناتجة بالأساس عن عمليات رفع سقف التحملات خلال السنة.

2.2. نفقات الاستغلال

127. عرف سقف نفقات الاستغلال المرصودة في قانون المالية لسنة 2017 انخفاضا حيث انتقل من 2.245 مليون درهم سنة 2016 إلى 2.198 مليون درهم.

128. وتمت التغييرات في الاعتمادات الأولية عبر رفع سقف نفقات الاستغلال من خلال قرارات وزير الاقتصاد والمالية بمبلغ 1.361 مليون درهم ورصد فائض موارد الاستغلال لنفقات الاستثمار بمبلغ 190 مليون درهم، لتبلغ الاعتمادات النهائية ما مجموعه 3.749 مليون درهم.

129. وتركزت الاعتمادات النهائية المرصودة لنفقات الاستغلال، فقد تركزت بنسبة 78% (2.925 مليون درهم) لدى مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لخمسة قطاعات وزارية وهي: وزارة الصحة (34,1%) وإدارة الدفاع الوطني (16,1%) ووزارة الداخلية (7,9%) ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك (15%) ووزارة الاقتصاد والمالية (4,9%).

130. وبلغت النفقات المأمور بصرفها 1.868 مليون درهم من أصل 3.749 مليون درهم كاعتمادات نهائية، أي بنسبة تنفيذ 50%. وقد سُجلت أهم الحصص من النفقات المأمور بصرفها لدى مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والرياضة

(79%) وإدارة الدفاع الوطني (66%). ويتضمن الجدول أسفله نسب تنفيذ نفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2017 حسب القطاعات الوزارية.

الجدول رقم 55 : تنفيذ نفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2017 حسب القطاعات الوزارية

القطاعات الوزارية (مليون درهم)	السقف الأصلي للفنقات	الاعتمادات النهائية	النفقات المأمور بصرفها	نسبة التنفيذ (%)
إدارة الدفاع الوطني	373,2	602,5	398,6	66
الأمانة العامة للحكومة	20,0	178,9	10,9	6
المنذوبية السامية للتخطيط	27,1	40,2	16,5	41
المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	5,5	13,2	1,2	9
القطاعات الوزارية	السقف الأصلي للفنقات	الاعتمادات النهائية	النفقات المأمور بصرفها	نسبة التنفيذ (%)
رئيس الحكومة	18,0	31,5	19,7	62
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	36,3	14,4	7,6	53
وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	0,0	0,8	0,3	35
وزارة الاقتصاد والمالية	85,0	184,2	52,4	28
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	20,0	28,2	17,6	62
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	210,5	562,4	241,0	43
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	5,0	7,8	4,0	51
وزارة الثقافة والاتصال	16,8	27,9	11,1	40
وزارة الداخلية	246,0	298,0	53,9	18
وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	59,2	153,7	56,2	37
وزارة الشباب والرياضة	45,8	95,3	75,5	79
وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	4,0	0,0	0,0	0
وزارة الشغل والإدماج المهني	0,2	0,7	0,0	0
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	20,0	60,2	29,3	49
وزارة الصحة	919,5	1278,5	801,8	63
وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	7,5	8,8	5,4	61
وزارة العدل	0,9	1,5	0,5	35
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	77,8	161,1	65,0	40
المجموع	2.198,2	3.749,8	1.868,4	50

المصدر: مشروع قانون التصفية 2017

جواب وزير الاقتصاد والمالية

لا بد من الإشارة إلى أن أهم المشاريع الأساسية التي تستفيد منها مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة أو تستغلها للقيام بنشاطها الذي أحدثت من أجله يتم إنجازها من خلال الميزانية العامة

المخصصة للقطاع التابعة له، حيث يهدف نشاط هذه المرافق بالأساس إلى إنتاج سلع أو تقديم خدمات مقابل دفع أجر.

كما تجدر الإشارة إلى أنه طبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية يمكن، إن اقتضى الحال، أن ترصد الزيادة المحتملة لمداخل الاستغلال على النفقات لتمويل نفقات الاستثمار التي تنجزها مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. وبناء عليه، يجب أخذ هذا المعطى بعين الاعتبار عند احتساب نسبة إنجاز نفقات الاستغلال بالنسبة لهذه المرافق. إذ يجب عدم احتساب الزيادة المرصودة لنفقات الاستثمار ضمن مداخل الاستغلال عند تحديد نسبة الانجاز بالنسبة لنفقات الاستغلال وهو الأمر الذي لا يقوم به المجلس الأعلى للحسابات.

وإذا ما أخذ هذا المعطى بعين الاعتبار، فنسب الانجاز لدى بعض المرافق ستسجل ارتفاعاً كبيراً مقارنة مع النسب المسجلة من طرف المجلس الأعلى للحسابات وكمثال على ذلك فإن نسبة إنجاز نفقات الاستغلال لدى مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية ستنتقل من 28 % المسجلة من طرف المجلس الأعلى للحسابات إلى حوالي 50. %

3. موارد ونفقات الاستثمار

1.3. موارد الاستثمار

131. عرفت توقعات موارد الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم قانون المالية لسنة 2017 (745,3 مليون درهم) ارتفاعاً بلغ نسبة 552% لتبلغ 4.113 مليون درهم. وقد بلغت موارد الاستثمار المحصلة لهذه المرافق برسم نفس السنة ما قدره 4.071 مليون درهم (مقابل 5.017 مليون درهم لسنة 2016) أي بنسبة إنجاز 99%.

132. وبلغت حصة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لأربعة قطاعات وزارية نسبة 83,4% من مجموع موارد الاستثمار المحصلة. ويتعلق الأمر بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك (62,9%) ووزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي (7%) ووزارة الاقتصاد والمالية (7,3%) ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي (5,9%). ويفصل الجدول التالي التوقعات وتنفيذ موارد الاستثمار لهذه المرافق لسنة 2017 حسب القطاعات الوزارية.

الجدول رقم 56 : توقعات وتنفيذ موارد الاستثمار لسنة 2017

القطاعات الوزارية (مليون درهم)	توقعات الموارد (1)	تغييرات التوقعات الواردة في ميزانية المرافق	التوقعات النهائية (2)	الموارد (3)	(3)/(1) (%)	(3)/(2) (%)
إدارة الدفاع الوطني	3,0	7,3	10,3	10,3	344	100
الأمانة العامة للحكومة	0,0	77,4	77,4	133,3	-	172
المنذوبية السامية للتخطيط	17,7	43,2	60,9	61,1	345	100
المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	0,0	3,2	3,2	3,2		100
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	8,3	2,4	10,7	5,0	61	47
وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	0,0	0,2	0,2	0,2	-	100
وزارة الاقتصاد والمالية	6,5	285,5	292,0	295,4	4544	101
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	586,3	2.090,6	2.676,9	2.560,9	437	96
وزارة الثقافة والاتصال	9,1	45,9	55,0	60,0	659	109
وزارة الداخلية	0,0	159,3	159,3	139,2	-	87
وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	43,3	204,4	247,7	297,6	688	120
وزارة الشباب والرياضة	0,0	13,5	13,5	19,5	-	144
وزارة الشغل والإدماج المهني	0,0	0,4	0,4	0,4	-	100
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	0,0	242,2	242,2	242,2	-	100
وزارة الصحة	44,0	103,3	147,3	125,3	285	85
وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	3,1	4,4	7,4	7,4	242	100
وزارة العدل	0,0	0,0	0,0	0,0	-	100
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	24,0	84,8	108,8	110,3	459	101
المجموع	745,3	3.368,0	4.113,3	4.071,3	546	99

المصدر: مشروع قانون التصفية 2017 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

133. وتجدر الإشارة أن مرافق الدولة مسيرة بصورة مستقلة تابعة لثمانية قطاعات وزارية لم تدرج بشأنها توقعات لموارد الاستثمار ضمن قانون المالية لسنة 2017، ومع ذلك سجلت خلال هذه السنة تغييرات بلغت ما مجموعه 427 مليون درهم كما يوضح ذلك الجدول التالي.

الجدول رقم 57 : مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التي لم تدرج بشأنها توقعات لموارد الاستثمار في قانون مالية 2017 ومع ذلك عرفت تغييرات

تغييرات التوقعات الواردة في ميزانية المرافق	القطاعات الوزارية (مليون درهم)
77,4	الأمانة العامة للحكومة
3,2	المنشآت العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
0,2	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
159,3	وزارة الداخلية
13,5	وزارة الشباب والرياضة
0,4	وزارة التشغيل والإدماج المهني
242,2	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
0,0	وزارة العدل
496,3	المجموع

المصدر: مشروع قانون التصفية 2017

2.3. نفقات الاستثمار

134. عرفت الاعتمادات المفتوحة بمبلغ 745 مليون درهم تغييرات بزيادة 392% لتصل الاعتمادات النهائية إلى 2.920 مليون درهم. وشكلت الاعتمادات المفتوحة لدى المرافق التابعة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك نسبة (79%) من مجموع الاعتمادات المفتوحة متنوعة بالمرافق التابعة لوزارة الصحة (6%) والمصالح التابعة لوزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي (6%).

135. ومقارنة بالاعتمادات النهائية المرصودة للاستثمار، التي بلغت 2.920 مليون درهم، سجلت النفقات المأمور بصرفها مبلغ 1.080 مليون درهم وهو ما يمثل 37% كنسبة تنفيذ للاعتمادات. ومقارنة مع سنة 2016 فإن هذه النسبة عرفت تراجعا نسبيا بعد أن كانت في مستوى 38%. وتبقى هذه النسب متواضعة وغير كافية لتنفيذ نفقات الإستثمار المبرمجة.

136. وباستثناء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لستة قطاعات وزارية التي لم يتضمن قانون المالية بخصوصها أية توقعات أولية ولم تنفذ أية نفقات للاستثمار، فإن المرافق التابعة لـ 11 قطاعا لم تتعد نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار بها نسبة 50%. في حين

أن المرافق التابعة لثلاثة قطاعات وزارية فقط تجاوزت نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار بها 50%. ويفصل الجدول التالي هذه المعطيات.

الجدول رقم 58 : تنفيذ نفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة موزعة حسب القطاعات

(مليون درهم)

الاعتمادات المتوفرة	نسبة التنفيذ %	النفقات المأمور بصرفها	الاعتمادات النهائية	القطاعات التابعة لها مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
4,6	56	5,7	10,3	إدارة الدفاع الوطني
77,3	0	0,1	77,4	الأمانة العامة للحكومة
52,1	14	8,8	60,9	المنذوبية السامية للتخطيط
3,0	6	0,2	3,2	المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
9,0	88	64,7	73,7	تنظيم الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي)
8,5	21	2,2	10,7	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
0,2	0	0,0	0,2	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
195,1	33	97,0	292,0	وزارة الاقتصاد والمالية
916,3	38	567,9	1484,3	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
54,5	1	0,5	55,0	وزارة الثقافة والاتصال
133,4	16	25,9	159,3	وزارة الداخلية
147,6	40	100,1	247,7	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
7,1	47	6,4	13,5	وزارة الشباب والرياضة
0,4	0	0,0	0,4	وزارة الشغل والإدماج المهني
23,9	86	144,5	168,4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
117,6	20	29,7	147,3	وزارة الصحة
5,0	33	2,4	7,4	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
0,0	17	0,0	0,0	وزارة العدل
83,9	23	24,9	108,8	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
1.839,7	37	1.081,0	2.920,7	المجموع

المصدر: مشروع قانون التصفية 2017

VI. تغيير مخصصات الميزانية

137. عرفت المخصصات الأولية لميزانية الدولة برسم السنة المالية 2017 عدة تغييرات همت العمليات المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 59 : تغيير مخصصات الميزانية خلال سنة 2017

المبلغ	تغيير الاعتمادات (مليون درهم)
15.746,6	ترحيل الاعتمادات من 2016 إلى 2017
914,9	أموال المساعدة
3.218,6	الاقتراعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
41.407,0	التحويلات
6.911,4	تجاوز الاعتمادات
23.010,3	الاعتمادات الملغاة عند نهاية سنة 2016 المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017

1. ترحيل الاعتمادات

138. تنص المادة 63 من القانون التنظيمي لقانون المالية على أنه "لا يجوز أن ترحل الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة برسم سنة مالية إلى السنة الموالية. غير أن اعتمادات الأداء المتوفرة برسم نفقات الاستثمار بالميزانية وأرصدة الالتزام المؤشر عليها والتي لم يصدر الأمر بصرفها، ترحل ما لم ينص قانون المالية للسنة على خلاف ذلك، في حدود سقف 30 في المائة من اعتمادات الأداء المفتوحة بميزانية الاستثمار لكل قطاع وزاري أو مؤسسة برسم السنة المالية".

139. وفي هذا الإطار، تضمنت المادة 24 من قانون المالية لسنة 2017 أحكاما تتعلق بالإجراءات التالية:

- إلغاء اعتمادات الأداء المفتوحة بموجب قانون المالية عن السنة المالية 2016 فيما يتعلق بنفقات الاستثمار من الميزانية العامة التي لم تكن إلى تاريخ 31 دجنبر 2016 محل التزامات مؤشر عليها مع استثناء أموال المساعدة المتأتية من الهبات الخارجية؛

- إلغاء اعتمادات الاستثمار للميزانية العامة للدولة المرحلة من السنوات المالية 2013 وما قبلها إلى سنة 2014 وما يليها والمتعلقة بعملية النفقات التي لم تكن محل أمر بالأداء مؤشر عليه ما بين فاتح يناير 2014 و31 دجنبر 2016 والتي لم تنجز الأشغال أو الخدمات المتعلقة بها ولم تتم بشأنها مسطرة قضائية؛

- إلغاء الاعتمادات والالتزامات المرحلة المتعلقة بميزانية الاستثمار على مستوى الميزانية العامة للدولة، المتعلقة بالصفقات المنتهية الإنجاز.

140. وهكذا، بلغت الاعتمادات المرحلة على مستوى الميزانية العامة للدولة من سنة 2016 إلى 2017 ما مجموعه 15.746 مليون درهم مقابل 16.307 مليون درهم من سنة 2015 إلى 2016 مسجلة بذلك انخفاضا بلغت نسبته حوالي 3,4% مقارنة مع سنة 2016.

141. ويشكل مبلغ الاعتمادات المرحلة إلى سنة 2017 ما يعادل 24,8% من الاعتمادات الأولية لميزانية الاستثمار المأذون بها في قانون المالية لهذه السنة مقابل نسبة 26,6% تم تسجيلها سنة 2016.

142. وبالرغم من التراجع المسجل على مستوى حجم الاعتمادات المرحلة، تمهيدا لتطبيق القاعدة المنصوص عليها في القانون التنظيمي لقانون المالية والتي تنص ابتداء من فاتح يناير 2018 على حصر حجم الاعتمادات المرحلة في نسبة 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة، فإن الصعوبات المرتبطة بتنفيذ بعض القطاعات الوزارية لميزانياتها المتعلقة بالاستثمار ما زالت مستمرة لاسيما تلك المتعلقة بضبط التوقعات وكذا بالقدرات التدبيرية والبشرية المتوفرة لديها من أجل برمجة وتتبع وإنجاز المشاريع والأوراش والتفقد بالأجال المحددة.

143. وقد لوحظ، بخصوص بعض الوزارات، أن الاعتمادات المرحلة تبقى مهمة مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية، كما يوضح ذلك الجدول التالي.

الجدول رقم 60 : مقارنة اعتمادات الأداء المرحلة بالاعتمادات الأولية حسب القطاعات لسنة 2017

(مليون درهم)

مقارنة الاعتمادات المرحلة بالاعتمادات الأصلية (%)	الاعتمادات المرحلة	اعتمادات الأداء لسنة 2017	القطاعات الوزارية أو المؤسسات
44,4	4.207,3	9.469,2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
30,2	2.657,8	8.813,4	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
76,0	2.152,3	2.831,0	وزارة الداخلية
143,0	1.427,8	998,5	وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية
27,0	1.206,8	4.473,5	إدارة الدفاع الوطني
4,6	870,3	19,0	المنذوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
33,7	808,4	2.400,0	وزارة الصحة
188,4	563,7	299,2	وزارة العدل
47,7	505,8	1.061,0	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
163,4	305,7	187,1	وزارة الاقتصاد والمالية
6,2	301,9	4.855,3	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
186,2	299,2	160,7	المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
0,2	244,7	131,6	البلاط الملكي
11,6	223,1	1.925,0	وزارة الشباب والرياضة
44,0	209,5	477,0	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
27,6	201,0	728,2	وزارة الثقافة والاتصال
428,7	150,9	35,2	المحاكم المالية
19,6	146,5	747,8	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
5,1	112,7	2.217,7	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
13,3	111,3	837,7	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
142,5	35,7	25,0	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
415,7	29,7	7,1	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
28,2	22,7	80,5	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
86,0	21,2	24,7	مجلس النواب
34,2	20,6	60,4	وزارة الشغل والإدماج المهني
32,3	9,6	29,9	المنذوبية السامية للتخطيط
70,6	6,8	9,6	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان
112,8	6,8	6,0	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
10,8	0,3	3,0	الأمانة العامة للحكومة
0,0	0,0	12,8	مجلس المستشارين
0,0	0,0	456,4	رئيس الحكومة
0,0	0,0	20.176,0	وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة
0,0	0,0	12,0	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
24,8	15.746,6	63.571,8	مجموع نفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017

144. وقد حصلت ست وزارات على ما يقارب 80% من مجموع الاعتمادات المرحلة إلى سنة

2017 ويتعلق الأمر بكل من وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك (26,7%) ووزارة

الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (16,9%) ووزارة الداخلية (13,7%) ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (9,1%) وإدارة الدفاع الوطني (7,7%) ووزارة الصحة (5,1%).

145. ومع نهاية سنة 2017، بلغ مجموع اعتمادات الأداء غير المستهلكة برسم ميزانية الاستثمار 17.868 مليون درهم مقابل مبلغ 20.616 مليون درهم نهاية 2016 أي بتراجع بلغت نسبته حوالي 13,1%.

2. أموال المساعدة

146. بلغت أموال المساعدة المدرجة في إطار الميزانية العامة للدولة سنة 2017 ما قدره 915 مليون درهم مقابل 1.352 مليون درهم سنة 2016، أي بتراجع بلغت نسبته 32,6%. وقد تم رصد جل هذه الأموال (89,3%) لفائدة نفقات الاستثمار (اعتمادات الأداء)¹⁷ و 10,7% لفائدة الفصول المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة.

147. وتمت عملية فتح الاعتمادات المتعلقة بهذه الأموال بواسطة 31 قرارا لوزير الاقتصاد والمالية ويقدم الجدول التالي توزيع مبالغ أموال المساعدة الموجهة لاعتمادات الأداء لنفقات الاستثمار وكذا تلك المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة.

الجدول رقم 61 : توزيع مبالغ أموال المساعدة حسب القطاعات والفصول

(مليون درهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	موجهة إلى الاستثمار	موجهة إلى المعدات
إدارة الدفاع الوطني	97,6	30,0
المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	-	2,3
وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	-	2,4
وزارة الشباب والرياضة	-	17,6
وزارة الصحة	1,5	0,0
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	286,7	1,0
الوزارة المنندبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	-	1,0

¹⁷ بلغت أموال المساعدة الموجهة لصالح اعتمادات الالتزام لنفقات الاستثمار سنة 2017 حوالي 345,42 مليون درهم لم يتم احتسابها في المجموع أعلاه

(مليون درهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	موجهة إلى الاستثمار	موجهة إلى المعدات
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	180,9	-
وزارة الاقتصاد والمالية	-	3,6
المحاكم المالية	4,1	5,5
وزارة الداخلية	8,2	-
وزارة الثقافة والاتصال	8,7	-
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	22,9	34,9
المجموع	816,6	98,3

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017

3. الإقتطاعات من النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية

148. ينص الفصل 42 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية على أنه "يفتح بالباب الأول من الميزانية العامة: فصل غير مرصد لأي مرفق من المرافق تدرج فيه النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية. كما نص نفس الفصل على أنه يمكن أن تباشر اقتطاعات من الفصل المذكور خلال السنة، عن طريق اعتماد تكميلي، لسد الحاجات المستعجلة أو غير المقررة حين إعداد الميزانية".

149. وحدد قانون المالية لسنة 2017، مبلغ الاعتمادات المرصودة لفصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية في 3.300 مليون درهم. وقد بلغت الاقتطاعات من هذا الفصل ما قدره 3.218 مليار درهم مقابل 3.277 مليون درهم سنة 2016. وقد تمت هذه الاقتطاعات بواسطة 66 مرسوم.

150. وتوزعت الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية لسنة 2017 ما بين التحملات المشتركة بنسبة 14% من جهة، ومختلف القطاعات الوزارية بنسبة 86% من جهة أخرى، مقابل 13,5% بالنسبة للتحميلات المشتركة و86,5% بالنسبة لمختلف القطاعات الوزارية خلال السنة المالية 2016.

151. ويتبين من خلال دراسة المراسيم المتعلقة بهذه الاقتطاعات غياب الطابع الاستعجالي أو الطارئ لمجموعة منها، علما أن غالبية هذه النفقات كان من الممكن إدراجها، خلال إعداد الميزانية، في البنود المخصصة لها على مستوى الميزانيات القطاعية، ومناقشتها حسب

طبيعتها داخل اللجان البرلمانية المختصة. ويقدم على سبيل المثال الجدول التالي بعض الاقتطاعات التي تتكرر عبر السنوات.

الجدول رقم 62 : أمثلة لبعض الاقتطاعات التي تكررت سنة 2017

اقتطاعات 2017	اقتطاعات 2016	اقتطاعات 2015	نوعية النفقات (مليون درهم)
300	300	-	النفقات المرتبطة بتنظيم المناسبات الكبرى بمختلف العمالات والأقاليم
200	200	100	تغذية المعتقلين
180	100	150	منح الدراسة
42,96	30	-	تغطية العجز الحاصل في ميزانية التسيير لمجلس المستشارين
35,5	59,88	84,47	تغطية العجز الحاصل في ميزانية التسيير لمجلس النواب -المعدات والنفقات المختلفة
22,1	21,27	32	اعتمادات إضافية لفائدة الأمانة العامة للحكومة
15	15	-	مصاريف المساعدة القضائية

المصدر: الوثائق المتعلقة بتنفيذ قوانين المالية للسنوات المالية 2015 و2016 و2017

4.التحويلات داخل الفصول

152.تقتضي المادة 45 من القانون التنظيمي لقانون المالية على أنه "لا يجوز تحويل الاعتمادات ما بين الفصول. يمكن القيام بتحويلات للاعتمادات داخل نفس البرنامج وما بين البرامج داخل نفس الفصل، وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة بنص تنظيمي."

153.وتنص المادة 23 من المرسوم رقم 2.15.426 سالف الذكر على أنه "يجوز للوزير المكلف بالمالية، بناء على طلب من الأمرين بالصرف المعنيين، أن يأذن بموجب مقرر بالقيام بتحويلات للاعتمادات بين برامج نفس الفصل. لا يمكن أن يفوق مجموع الاعتمادات التي كانت موضوع تحويل خلال نفس السنة، بالنسبة لكل برنامج من البرامج المعنية، سقف عشرة في المائة (10%) من المخصصات الأولية المفتوحة بموجب قانون المالية فيما يتعلق بفصل المعدات والنفقات المختلفة وفصل الاستثمار من الميزانية العامة."

154.كما تنص نفس المادة على أنه "يطبق السقف المشار إليه أعلاه كذلك على التحويلات بين كل برنامج من برامج الفصول المتعلقة بنفقات الاستغلال وبنفقات الاستثمار لمرافق الدولة

المسيرة بصورة مستقلة وبين كل برنامج من برامج الحسابات المرصدة لأمر خصوصية ويجوز للوزير المكلف بالمالية، بناء على اقتراح من الأمرين بالصرف المعنيين، أن يأذن بموجب مقرر، للأمرين بالصرف وللأمرين بالمساعدتين بالصرف، القيام بتحويلات للاعتمادات بين الجهات داخل نفس البرنامج".

فيما يخص السنة المالية 2017، بلغت التحويلات ما مجموعه 41.406 مليون درهم موزعة كما يلي.

الجدول رقم 63 : توزيع التحويلات حسب الميزانية المعنية

النسبة في مجموع التحويلات (%)	مبلغ التحويلات (مليون درهم)	الميزانية
29,0	12.016	الميزانية العامة للدولة
70,4	29.159 ¹⁸	الحسابات الخصوصية للخزينة
0,6	231	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
100,0	41.406	المجموع

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017

155. بلغ مجموع التحويلات على مستوى الميزانية العامة للدولة برسم السنة المالية 2017 ما قدره 12.016 مليون درهم، (شملت بالأساس نفقات الاستثمار بمبلغ 6.854 مليون درهم والنفقات المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة بمبلغ 4.635 مليون درهم). وتوزعت بالنسبة لأهم الوزارات، على النحو التالي.

¹⁸ بما في ذلك 18,3 مليار درهم كتحويل بين فقرات الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول رقم 64 : توزيع التحويلات على مستوى الميزانية العامة لأهم الوزارات برسم سنة 2017

المجموع	الموظفون	المعدات	الاستثمار	القطاعات الوزارية أو المؤسسات (مليون درهم)
3.238,8	0,0	2.310,0	928,8	وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة
1.780,9	343,3	676,3	761,3	وزارة الداخلية
1.545,3	11,8	408,0	1.125,6	إدارة الدفاع الوطني
1.162,6	2,3	28,6	1.131,8	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
959,6	0,0	109,6	850,0	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
841,7	0,0	546,9	294,7	وزارة الصحة
541,7	0,0	67,7	474,0	وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية
461,7	0,0	14,5	447,2	وزارة الشباب والرياضة
267,2	0,0	175,0	92,1	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
177,1	12,6	0,2	164,3	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
166,9	2,0	31,1	133,8	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
165,7	7,0	33,5	125,2	وزارة العدل
98,8	0,1	9,1	89,6	وزارة الثقافة والاتصال
81,2	0,0	31,0	50,2	وزارة الاقتصاد والمالية
77,3	0,0	45,7	31,7	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
71,3	0,0	15,3	56,0	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
49,6	39,0	9,9	0,7	مجلس النواب
45,3	0,0	5,4	39,8	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
45,2	0,0	10,1	35,2	المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
43,3	38,0	1,3	4,0	المحاكم المالية
42,2	25,2	16,9	0,1	رئيس الحكومة
13,4	0,0	12,2	1,2	المنذوبية السامية للتخطيط
12,3	0,6	9,2	2,5	مجلس المستشارين

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017

156. ويتبين من الجدول أعلاه أن ستة قطاعات وزارية سجلت ما يقرب من 79,5% من مجموع التحويلات على مستوى الميزانية العامة برسم سنة 2017. واستأثرت وزارة الاقتصاد والمالية بنسبة 27% ووزارة الداخلية بنسبة 14,9% وإدارة الدفاع الوطني بنسبة 12,9% ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بنسبة 9,7% ووزارة الفلاحة والصيد البحري بنسبة 8% ووزارة الصحة بنسبة 7%.

157. ومن حيث تطور التحويلات على امتداد السنة المالية، فقد تم تسجيل ما نسبته 69,6% من مجموع المبالغ المحولة في الربع الأخير من السنة، حيث بلغت أعلى مستوى خلال شهر أكتوبر بنسبة 52,4% متبوعا بشهر نونبر بنسبة 10%. ويبين الجدول التالي هذا التطور.

الجدول رقم 65 : تطور تحويلات الاعتمادات حسب كل شهر

الشهر	مبلغ التحويلات بمليون درهم	النسبة (%)
يناير	133,2	0,3
فبراير	229,6	0,5
مارس	836,7	2,0
أبريل	712,4	1,7
ماي	1.059,4	2,6
يونيو	3.177,9	7,7
يوليو	1.769,9	4,2
غشت	2.801,9	6,8
شتنبر	1.861,2	4,5
أكتوبر	21.698,0	52,4
نونبر	4.145,9	10,0
دجنبر	2.981,0	7,2
المجموع	41.407,0	%100

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017

158. وتبين هذه الوضعية الصعوبات التي تواجهها بعض القطاعات الوزارية من أجل التحكم في توقعاتها، حيث يلجأ بعض الأمرين بالصرف إلى تحويلات انطلاقا من تبويبات الميزانية وضعت أصلا لهذا الغرض وذلك لتجاوز النقص في الاعتمادات المبرمجة.

جواب وزير الاقتصاد والمالية

إن حجم التحويلات التي سجلت على مستوى نفقات الميزانية العامة يبقى عادي، ويرجع بالأساس إلى الاختيارات المؤطرة لتنزيل السياسات العمومية ببلادنا، خصوصا بالنسبة للقطاعات المشار إليها جانبا والتي استأثرت بالحجم الأكبر من هذه التحويلات، حيث أنها تتوفر على مجموعة من المؤسسات العمومية الجهوية والتي تقوم بتنزيل ميزانية القطاعات المعنية عن طريق تحويل نسبة هامة من هذه الميزانيات.

وللاشارة، فإن صرف التحويلات التي تتحملها الميزانية العامة للدولة، في إطار الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية، على شكل إمدادات وإعانات خلال السنة موجهة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية والحسابات الخصوصية للخرينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ومؤسسات أخرى، يتم وفق ضوابط محددة ومسطرة مقننة تروم التأكد من استعجالية وضرورة النفقات المرتبطة بها.

5. تجاوز الاعتمادات

159. وفقا لمقتضيات المادة 58 من القانون التنظيمي لقانون المالية: "الاعتمادات المفتوحة محدودة، لا يجوز الالتزام بالنفقات والأمر بصرفها وأدائها إلا في حدود الاعتمادات المفتوحة. وبالنسبة لنفقات الموظفين والأعوان، لا يجوز الالتزام بهذه النفقات والأمر بصرفها وأدائها إلا في حدود الاعتمادات المفتوحة برسم الفصل. غير أن الاعتمادات المتعلقة بالنفقات المرتبطة بالدين العمومي والدين العمري وبالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية لها طابع تقديري. يمكن أن تتجاوز هذه النفقات المخصصات المقيدة في البنود المتعلقة بها".

وتجدر الإشارة إلى أن أحكام المقتضى المتعلق بإلغاء الطابع التقديري لنفقات الموظفين دخلت حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2017.

160. كما تنص مقتضيات نفس المادة على أنه: "في حالة تجاوز الاعتمادات المفتوحة برسم النفقات المشار إليها في الفقرة السابقة، يتم إثباتها والإذن بتسويتها في قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المعنية".

161. وقد بلغت تجاوزات الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة للدولة برسم سنة 2017 مبلغ 6.911 مليون درهم مقابل 8.850 مليون درهم سنة 2016 مسجلة بذلك تراجعا بنسبة بلغت 21,9%.

162. واقترح مشروع قانون التصفية فتح اعتمادات تكميلية لتغطية هذه التجاوزات التي تنتزع بين نفقات التسيير (التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية) ونفقات الدين العمومي على الشكل التالي:

الجدول رقم 66 : توزيع الاعتمادات التكميلية حسب أبواب الميزانية العامة

النسبة من المجموع %	المبلغ	النفقات (بمليون درهم)
84	5.805	التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية
16	1.106	نفقات الدين العمومي
100	6.911	المجموع

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017

163. ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن الاعتمادات التكميلية همت أساسا التجاوزات المسجلة على مستوى النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية بنسبة 84% في حين سجلت الاعتمادات التكميلية المتعلقة بالتجاوزات المسجلة على مستوى النفقات المتعلقة بالدين العمومي نسبة 16%.

164. وسجلت الاعتمادات التكميلية المتعلقة بالتجاوزات المسجلة على مستوى النفقات المتعلقة بالدين العمومي مبلغ 1,11 مليار درهم أي نسبة 16%. وقد سجل هذا المبلغ ارتفاعا بنسبة 97,8% مقارنة مع سنة 2016 التي سجلت 559,5 مليون درهم.

165. ويتبين من خلال توزيع الاعتمادات التكميلية حسب فصول الدين العمومي أن 98% همت فصل استهلاك الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل بينما اقتصر فصل فوائد وعمليات متعلقة بالدين العمومي على نسبة 2%.

الجدول رقم 67 : توزيع الاعتمادات التكميلية حسب فصول الدين العمومي

(مليون درهم)

النسبة في مجموع الاعتمادات التكميلية (%)	الاعتمادات التكميلية المفتوحة	النفقات	الاعتمادات النهائية 2017	فصول الدين العمومي
98	1.084,7	44.648,5	45.882,0	استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل
2	21,9	26.719,0	27.474,0	فوائد وعمليات متعلقة بالدين العمومي
100	1.106,6	71.367,5	73.356,0	مجموع النفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017

6. إلغاء الاعتمادات

166. طبقا لمقتضيات المادة 63 من القانون التنظيمي لقانون المالية سالف الذكر فإنه "لا يجوز أن ترحل الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة برسم سنة مالية إلى السنة الموالية.

غير أن اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار بالميزانية العامة وأرصدة الالتزام المؤشر عليها والتي لم يصدر الأمر بصرفها، ترحل ما لم ينص قانون المالية للسنة على خلاف ذلك، في حدود سقف ثلاثين في المائة (30 %) من اعتمادات الأداء المفتوحة بميزانية الاستثمار لكل قطاع وزاري أو مؤسسة برسم السنة المالية".

167. وبناء على ذلك، بلغت الاعتمادات المقترح إلغاؤها في مشروع القانون التصفية عند نهاية سنة 2016 ما مجموعه 26.854 مليون درهم مقابل 24.706 مليون درهم سنة 2015 أي بارتفاع نسبته 8,7%. ويبين الجدول أسفله توزيع الاعتمادات المقترح إلغاؤها من الميزانية العامة وميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ما بين سنتي 2011 و2017.

الجدول رقم 68 : تطور الاعتمادات غير المستهلكة الملغاة لمختلف الميزانيات من 2011 إلى 2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	نوع الميزانية (مليون درهم)
-	23.010,3	20.741,6	12.399,53	31.090,4	20.000,7	17.228,3	مجموع الاعتمادات الملغاة في ميزانية الدولة
3.969,5	9.433,2	15.117,3	6.037,46	6.849,0	5.065,3	7.406,4	نفقات التسيير
-	4.869,8	4.933,9	4.624,95	22.473,3	11.006,3	7.412,0	نفقات الاستثمار
3.095,1	8.707,3	690,4	1.737,11	1.768,0	3.929,2	2.409,9	نفقات الدين العمومي
3.530,5	3.844,3	3.965,1	3.098,70	3.077,7	2.803,1	2.808,8	مجموع الاعتمادات الملغاة في ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
1.690,8	1.291,4	1.368,1	1.335,84	1.347,2	1.295,4	1.335,3	نفقات الاستغلال
1.839,7	2.552,8	2.597,1	1.762,86	1.730,5	1.507,7	1.473,5	نفقات الاستثمار
-	26.854,6	24.706,7	15.498,1	34.168,1	22.803,9	20.037,2	مجموع الاعتمادات الملغاة

المصدر: قوانين التصفية السنوية ومشروع قانون التصفية لسنة 2017

168. يلاحظ فيما يخص ميزانية الدولة، أن اعتمادات التسيير غير المستهلكة المقترح إلغاؤها تراجعت بنسبة 57,9% مقارنة مع تلك الملغاة في إطار قانون التصفية لسنة 2016. في

حين انخفضت اعتمادات الدين العمومي المقترح إلغاؤها في إطار قانون التصفية لسنة 2017 بأكثر من 64,45% مقارنة مع سنة 2016.

169. وقد بلغت اعتمادات الأداء التي لم يتم الالتزام بها من ميزانية الاستثمار والمتوفرة عند نهاية سنة 2017 ما مجموعه 17.868 مليون درهم مقابل 20.616 مليون درهم سنة 2016. كما اقترح مشروع قانون التصفية لسنة 2017 إلغاء مبلغ 4.869 مليون درهم من اعتمادات الأداء المتوفرة عند نهاية السنة المالية 2016. ويفصل الجدول التالي توزيع الاعتمادات غير المستهلكة المقترح إلغاؤها في إطار قانون التصفية لسنة 2017 حسب القطاعات.

الجدول رقم 69 : توزيع الاعتمادات غير المستهلكة المقترح إلغاؤها في إطار قانون التصفية لسنة 2017 حسب القطاعات

(مليون درهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2017	اعتمادات الأداء المتوفرة عند نهاية 2016	الإلغاء المبلغا عند نهاية 2016	نسبة الإلغاء (%)
البلاط الملكي	131,6	0,3	0,0	13,5
مجلس النواب	24,7	36,1	14,9	41,1
مجلس المستشارين	12,9	0,0	0,0	100,0
رئيس الحكومة	456,4	-	-	-
وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	9,6	10,7	4,0	36,8
المحاكم المالية	35,2	151,7	0,8	0,6
وزارة العدل	299,3	619,9	56,2	9,1
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	477,0	263,5	53,9	20,5
وزارة الداخلية	2831,0	2294,0	141,7	6,2
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	4855,3	327,9	26,0	7,9
وزارة الصحة	2400,0	1244,1	435,7	35,0
وزارة الاقتصاد والمالية	187,2	327,1	21,3	6,5
وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة	20176,0	1556,5	1556,5	100,0
وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	747,8	202,6	56,0	27,7
الأمانة العامة للحكومة	3,0	3,1	2,8	89,5
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	9469,2	4535,2	327,8	7,2
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	8813,4	3322,8	665,0	20,0
وزارة الشباب والرياضة	1925,0	248,5	25,4	10,2
وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية	998,6	1635,0	207,2	12,7

نسبة الإلغاء (%)	الاعتمادات الملغاة عند نهاية 2016	اعتمادات الأداء المتوفرة عند نهاية 2016	اعتمادات الأداء لسنة 2017	القطاعات الوزارية أو المؤسسات
7,2	2,3	32,0	7,1	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
21,2	135,9	641,7	1061,0	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
84,0	592,9	705,6	2217,7	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
21,4	54,9	255,9	728,2	وزارة الثقافة والاتصال
8,5%	1,9	22,6	60,4	وزارة الشغل والإدماج المهني
24,7	2,2	9,0	6,0	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
24,9	11,8	47,5	25,0	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
4,1	51,6	1258,4	4473,5	إدارة الدفاع الوطني
2,1	0,0	0,9	19,0	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
20,8	2,5	12,2	29,9	المندوبية السامية للتخطيط
76,7	365,9	477,2	837,7	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
51,6	24,2	47,0	80,5	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
5,3	16,7	315,9	160,7	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
100,0	11,6	11,6	12,0	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
23,6	4.869,8	2.0616,4	63.571,8	المجموع

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2017

170. أما فيما يتعلق بنفقات ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فيقترح مشروع قانون قانون التصفية المتعلقة بتنفيذ قانون المالية لسنة 2017، إلغاء الاعتمادات غير المستهلكة لنفقات الاستغلال ونفقات الاستثمار في حدود 3.530 مليون درهم.

171. وبالرغم من التراجع المسجل على مستوى إلغاء الاعتمادات غير المستهلكة بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة فقد عادت تلك المتعلقة بنفقات الاستغلال إلى الارتفاع مجددا بعد أن عرفت نوعا من الاستقرار خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016، في حين تراجعت الاعتمادات غير المستهلكة الملغاة المتعلقة بنفقات الاستثمار بنسبة 28% مقارنة مع السنة الفارطة.

قائمة الجداول

- الجدول رقم 1 : توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ المداخيل المسجلة برسم سنة 2017.....5
- الجدول رقم 2 : توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ النفقات المسجلة برسم سنة 2017.....6
- الجدول رقم 3 : الموارد برسم سنتي 2016 و 2017.....9
- الجدول رقم 4 : توزيع الموارد المحصلة حسب القطاعات الوزارية.....9
- الجدول رقم 5 : توزيع الموارد العادية المحصلة خلال سنتي 2016 و 2017.....10
- الجدول رقم 6 : توزيع الموارد الجبائية برسم سنة 2017.....10
- الجدول رقم 7 : نسب تحصيل الموارد الجبائية حسب نوعها خلال سنتي 2016 و 2017.....11
- الجدول رقم 8 : مقارنة توقعات الموارد الجبائية بالتحصيل.....12
- الجدول رقم 9 : تطور الموارد الجبائية بين سنتي 2010 و 2017.....12
- الجدول رقم 10 : تطور الموارد الجبائية بين سنتي 2016 و 2017.....13
- الجدول رقم 11 : عائدات الاحتكار والمساهمات المتأتية من المساهمين الرئيسيين بين 2016 و 2017.....15
- الجدول رقم 12 : توزيع التوقعات والاعتمادات النهائية والنفقات المنجزة لسنة 2017.....17
- الجدول رقم 13 : بنية النفقات بين سنتي 2016 و 2017.....18
- الجدول رقم 14 : تطور اعتمادات و نفقات الموظفين بين 2012 و 2017.....19
- الجدول رقم 15 : الاعتمادات المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2017.....20
- الجدول رقم 16 : أكبر نسب تغيير الاعتمادات على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة حسب القطاعات.....21
- الجدول رقم 17 : اعتمادات وتنفيذ نفقات المعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2017 حسب القطاعات.....22
- الجدول رقم 18 : القطاعات الوزارية الأكثر إنفاقا على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة.....23
- الجدول رقم 19 : تطور نفقات التسيير المفتوحة الخاصة بالتكاليف المشتركة ما بين 2013 و 2017.....24
- الجدول رقم 20 : تطور اعتمادات فصل التكاليف المشتركة التسيير برسم سنتي 2016 و 2017.....25
- الجدول رقم 21 : تنفيذ فصل التكاليف المشتركة التسيير خلال سنتي 2016 و 2017.....26
- الجدول رقم 22 : التكاليف المشتركة للتسيير التي لا تكتسي طابعا مشتركا.....27
- الجدول رقم 23 : تحويل الاعتمادات المفتوحة على مستوى فصل النفقات المشتركة - ميزانية التسيير.....27
- الجدول رقم 24 : توقعات الاقتطاعات المدرجة على مستوى فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية.....30
- الجدول رقم 25 : اقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية حسب القطاعات الوزارية أو المؤسسات المستفيدة خلال سنتي 2016 و 2017.....31
- الجدول رقم 26 : اعتمادات الأداء والاعتمادات النهائية برسم سنتي 2016 و 2017.....33
- الجدول رقم 27 : توزيع نفقات الاستثمار حسب الوزارات سنة 2017.....34
- الجدول رقم 28 : توزيع اعتمادات الأداء ما بين 2016 و 2017.....35
- الجدول رقم 29 : توزيع اعتمادات الأداء برسم سنة 2017 حسب القطاعات الوزارية.....36
- الجدول رقم 30 : نسبة الاعتمادات المرحلة من اعتمادات الأداء المفتوحة برسم سنة 2017.....37
- الجدول رقم 31 : الاعتمادات الملغاة مقارنة مع الاعتمادات المتوفرة عند نهاية سنتي 2015 و 2016.....37
- الجدول رقم 32 : تطور أموال المساعدة المرصودة لنفقات الاستثمار فيما بين 2015 و 2017.....38
- الجدول رقم 33 : توزيع أموال المساعدة حسب القطاعات الوزارية برسم سنة 2017.....39
- الجدول رقم 34 : توزيع أموال المساعدة على الوزارات فيما بين 2016 و 2017.....39
- الجدول رقم 35 : تطور اعتمادات التكاليف المشتركة-الاستثمار بين 2014 و 2017.....40
- الجدول رقم 36 : تطور الاعتمادات المفتوحة والنهائية ضمن فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار بين 2016 و 2017.....41
- الجدول رقم 37 : نفقات الاستثمار المنجزة برسم سنتي 2016 و 2017.....42
- الجدول رقم 38 : نفقات الاستثمار المنجزة دون احتساب التكاليف المشتركة-الاستثمار خلال سنة 2017.....42
- الجدول رقم 39 : نفقات الاستثمار المنجزة خلال سنة 2017 حسب الوزارات.....43
- الجدول رقم 40 : تطور عدد الحسابات الخصوصية للخرينة حسب الأصناف.....45
- الجدول رقم 41 : تطور وزن الحسابات الخصوصية للخرينة بالمقارنة مع الميزانية العامة للدولة.....46
- الجدول رقم 42 : تطور المداخيل والنفقات المحققة للحسابات الخصوصية للخرينة بين سنتي 2015 و 2017.....46
- الجدول رقم 43 : موارد الحسابات الخصوصية للخرينة برسم سنة 2017.....48
- الجدول رقم 44 : موارد الحسابات الخصوصية للخرينة ما بين سنتي 2016 و 2017.....48
- الجدول رقم 45 : توقعات وتنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة لسنة 2017.....49
- الجدول رقم 46 : تنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة ما بين سنتي 2016 و 2017.....50

- الجدول رقم 47 : الحسابات المرصدة لأموال خصوصية التي ضاعفت توقعات مداخيلها برسم سنة 2017.....51
- الجدول رقم 48 : توقعات وتنفيذ موارد بعض الحسابات المرصدة لأموال خصوصية خلال الفترة 2015-2017.....51
- الجدول رقم 49 : الحسابات الخصوصية للخزينة التي عرفت رفعا لأسقف تحملاتها سنة 2017.....54
- الجدول رقم 50 : الحسابات المرصدة لأموال خصوصية التي لم تتعد نفقاتها 50% من اعتماداتها النهائية برسم سنة 2017.....55
- الجدول رقم 51 : تطور أرصدة الحسابات المرصدة لأموال خصوصية ما بين 2012 و 2017.....57
- الجدول رقم 52 : توزيع عدد المرافق المسيرة بصورة مستقلة حسب القطاعات.....58
- الجدول رقم 53 : تطور موارد ونفقات المرافق المسيرة بصورة مستقلة ما بين 2013 و 2017.....59
- الجدول رقم 54 : توقعات وتنفيذ موارد الاستغلال لسنة 2017.....60
- الجدول رقم 55 : تنفيذ نفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2017 حسب القطاعات الوزارية.....62
- الجدول رقم 56 : توقعات وتنفيذ موارد الاستثمار لسنة 2017.....64
- الجدول رقم 57 : مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التي لم تدرج بشأنها توقعات لموارد الاستثمار.....65
- الجدول رقم 58 : تنفيذ نفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة موزعة حسب القطاعات.....66
- الجدول رقم 59 : تغيير مخصصات الميزانية خلال سنة 2017.....67
- الجدول رقم 60 : مقارنة اعتمادات الأداء المرحلة بالاعتمادات الأولية حسب القطاعات لسنة 2017.....69
- الجدول رقم 61 : توزيع مبالغ أموال المساعدة حسب القطاعات والفصول.....70
- الجدول رقم 62 : أمثلة لبعض الاقتطاعات التي تكررت سنة 2017.....72
- الجدول رقم 63 : توزيع التحويلات حسب الميزانية المعنية.....73
- الجدول رقم 64 : توزيع التحويلات على مستوى الميزانية العامة لأهم الوزارات برسم سنة 2017.....74
- الجدول رقم 65 : تطور تحويلات الاعتمادات حسب كل شهر.....75
- الجدول رقم 66 : توزيع الاعتمادات التكميلية حسب أبواب الميزانية العامة.....77
- الجدول رقم 67 : توزيع الاعتمادات التكميلية حسب فصول الدين العمومي.....77
- الجدول رقم 68 : تطور الاعتمادات غير المستهلكة الملغاة لمختلف الميزانيات من 2011 إلى 2017.....78
- الجدول رقم 69 : توزيع الاعتمادات غير المستهلكة المقترح إلغاؤها في إطار قانون التصفية لسنة 2017 حسب القطاعات.....79